الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية فرع: العلوم التجارية

رقم: ..... تخصص: مالية وتجارة دولية

عنوان الموضوع

تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي وآثارها الاقتصادية(2006_2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

اعداد الطالبة اشراف الدكتور

سارة محمد شيكوش بن واضح الهاشمي

لجنة المناقشة

شريط صلاح الدين	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بن واضح الهاشمي	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
فراحتية العيد	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2017-2018 م

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له أولا، الذي شرح لنا صدرنا، ويسر لنا أمرنا، وخفف عنا وزرنا وأحلل عقدة من لساننا، وأفقه قولنا ووفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنا وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى

الأستاذ الفاضل بن واضح الهاشمي، الذي ساعدني في اختيار الموضوع وقبوله الاشراف على هذا العمل، وتقديمه لي النصائح القيمة وتوجيهي طيلة فترة البحث. فبارك الله فيه.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الفاضل فراحتية العيد الذي لم يبخل بنصائحه القيمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم إثراء هذا العمل ومناقشته.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الذي ساعدني في هذا العمل شبابحي اسماعيل

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الخاص إلى مكتبة السفير

كما نشكر كل من ساعدني في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز
إنسانيين في الحياة والدي الكريمين

وإلى إخوتي وأخواتي

إلى زهرات بيتنا

إلى جميع العائلة صغيرها وكبيرها

إلى صديقتي أمينة و سمية وإلى أعز إنسان
شبابحي إسماعيل

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف
في حياتي الدراسية

لكم جميعا أهدي هذا العمل

سارة

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
اهداء
فهرس المحتويات ..... II-I
فهرس الجداول III
فهرس الأشكال IV
مقدمة ..... أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري لتطور التجارية الخارجية الجزائرية
تمهيد 08
المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية 09
المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية 09
المطلب الثاني: نظريات المفسرة التجارة الخارجية 11
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية. 18
المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية الجزائرية 21
المطلب الاول: تطور التجارة الخارجية إلى غاية بداية المفاوضات
مع صندوق النقد الدولي 21
المطلب الثاني: مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدولي 28
المطلب الثالث: أفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة 33
المبحث الثالث: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 39
المطلب الاول: واقع الشراكة الجزائرية الأوربية في ظل الاصلاحات الاقتصادية 39
المطلب الثاني: دوافع الشراكة الجزائرية الأوربية 42
خلاصة 44
الفصل الثاني واقع: التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوربي
تمهيد 46

المبحث الاول: تطور التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوربي
خلال الفترة(2006-2016) 47
المطلب الاول: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2006-2016) 47
المطلب الثاني: تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2006 الى غاية 2016 52
المطلب الثالث: تطور واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي
خلال الفترة 2006-2016 56
المبحث الثاني: آثار التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوربي على الاقتصاد الجزائري 58
المطلب الأول: الأثار المترتبة على قطاع التجارة الخارجية 58
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على القطاع الصناعي 60
المطلب الثالث: الأثار المترتبة على القطاع الزراعي 63
المطلب الرابع: الآثار على إيرادات الدولة 64
خلاصة 67
خاتمة 69
قائمة المراجع 73
الملاحق .....

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول رقم(1): بيان الميزة المطلقة لأدم سميث	12
02	الجدول رقم(2): الميزة النسبية	13
03	الجدول رقم(3): نظرية القيم الدولية "جون ستيوارت"	14
04	جدول رقم (04): التعريفات الجمركية الجديدة حسب طبيعة السلع .	23
05	جدول رقم (05): المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي	31
06	الجدول رقم(06): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2006-2016)	47
07	الجدول رقم(07): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2006-2016) مع الاتحاد الأوروبي	50
08	الجول رقم(08): تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2006 الى غاية 2016.	52
09	الجدول رقم(09): تطور الصادرات الجزائرية مع الاتحاد الأوربي من 2006-2016	54
10	الجدول رقم(10): تطور الواردات مع الاتحاد الأوربي من 2006-2016	56

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم(01): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2006-2016)	47
02	الشكل رقم (02): تطور الميزان التجاري مع الاتحاد الأوربي خلال الفترة 2006-2016	50
03	الشكل رقم(03): اجمالي الصادرات من 2006-2016	53
04	الشكل رقم(03): تطور الصادرات مع الاتحاد الأوربي من 2006-2016	55
05	الشكل رقم(04): تطور الواردات مع الاتحاد الأوربي من 2006-2016	56

مقدمة

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية وانتاجية للدول النامية ومدى استقلاليا أو تبعيتها للدول المتقدمة، كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة بحيث تتيح المحافظة على توازن ميزانها التجاري، ولكن ما نلمسه في واقع الدول وباختلاف استراتيجياتها وسياساتها المتبعة فانه من المستحيل والصعب تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات.

ففي ظل التطورات المتسارعة التي ميزت العالم وعدم الاستقرار في الاسواق المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكتلات العالمية، وجدت الدول المتوسطية والجزائر خاصة نفسها أمام ضرورة مواجهة المنافسة العالمية، واكتساب المقومات التي تسمح لها بالاستمرار ورفع التنافسية وذلك من خلال الانضمام إلى التجمعات الاقليمية وإمضاء اتفاقيات شراكة.

وفي هذا الإطار تندرج اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين الاتحاد الأوربي وبين دول حوض البحر الأبيض المتوسط ومنها الجزائر، والتي تهدف إلى تشجيع التبادلات التجارية من خلال رفع القيود على حرية التجارة بين الاتحاد الأوربي والجزائر، وكذا تشجيع الاستثمار الأجنبي والذي يعد أول مصدر للتنمية ولتعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري، وفي كما باشرت باشرت الجزائر بتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 2005، على أن يتوج بإقامة منطقة تبادل حر في آفاق سنة .2020

1-اشكالية البحث

من خلال ما سبق يمكن صياغة اشكالية الدراسة كما يلي:

ما هي الآثار الاقتصادية للشراكة الجزائرية الأوربية من خلال تطور التجارة الخارجية بين 2006-2016

من خلال هذه الاشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية نوجدها فيما يلي:

- ماهي أهم النظريات التي ساهمت في تطور التجارة الخارجية في العالم؟
- ماهي الدوافع والأهداف الأساسية من قيام اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية؟
- ما هو واقع تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006_2016؟
- ماهي انعكاسات التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الاوربي على الاقتصاد الوطني؟

2_فرضيات البحث

للإجابة على الاشكالية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- توجد أسباب جغرافية وتاريخية تدفع بتطور التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- التباين والفارق الواضح في الاستفادة من التجارة الخارجية الجزائرية بين الجزائر والاتحاد الأوربي.
- هناك آثار للتجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الاوربي على الاقتصاد الوطني؟

3_أهداف البحث

بناء على الاشكالية المطروحة فان الدراسة تسعى الى تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على واقع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2006-2016.
- معرفة أهمية التجارة الخارجية للجزائر مع دول الاتحاد الاوربي
- الاطلاع على علاقة الجزائر الجغرافية والإقليمية والتاريخية مع دول الاتحاد الاوربي

- تحليل آثار التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الاوربي على الاقتصاد الوطني؟

4_أسباب اختيار الموضوع

يرجع اسباب اختيارنا الى الموضوع للأسباب التالية:

- الشعور بقيمة وأهمية هذا الموضوع في مجال التجارة الخارجية الذي يعرف تطورات وتحولات متلاحقة
- إظهار اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني
- تخصص الطالبة في مجال التجارة الدولية.

5_منهجية البحث

اعتمدنا من خلال درستنا لموضوع البحث على المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية ك ما يتعلق بالسياسة التجارية المنتهجة، وكذا عند دراسة الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في ابراز مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال تحميل الجداول والإحصاءات التجارية ك من ثم إسقاطها على الواقع الاقتصادي وربطها بالأهداف الاقتصادية العامة .بحيث قمنا باستخدام مجموعة من المؤشرات الاحصائية على غرار ميل خط الانحدار ومعامل الارتباط ومعامل التحديد.

6_أدوات الدراسة: أما الأدوات المستخدمة في البحث منها الإحصاءات المتعمقة بالتجارة الخارجية، المراسيم القوانين المتعلقة بالقطاع، إضافة إلى التقارير المرتبطة بالتجارة الدولية

7_الدراسات السابقة

نظرا للأهمية الموضوع فقد تم التعرض له في كثير من الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات مرتبطة بموضوع بحثنا:

-**دراسة: بوزكري جمال،** عنوان المذكرة "الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، تناولت هذه الدراسة تحليل لمختلف المؤشرات الاقتصادية أين أظهرت النتائج أن لاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية وباعتماد شبه كلي على قطاع المحروقات مما جعل النتائج الظرفية وليست نهائية في ظل هذه الظروف، أضاف إلى ذلك عدم تطبيق كل بنود الإتفاق وعدم الوصول إلى منطقة التبادل، كما تبين أن النمو المسجل مردوده ارتفاع الأسعار النفط في الأسواق الدولية وليس الاتفاق الشراكة أمر واقعا إلى أكثر أهمية ألا وهو كيفية توجيه مسار الشراكة بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

- **دراسة: رضوان ايمان،** عنوان لمذكرة "انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية عل هيكل التجارة الخارجية في الجزائر(2003_2013)" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر وذلك من خلال مراجعة الآثار الاقتصادية المصاحبة للتكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية، باعتبار اتفاق الشراكة الاورو جزائرية شكل من أشكال التكامل الاقتصادي، وحسب الأدبيات الاقتصادية فإن التكامل الاقتصادي يخلق نوعين من الآثار ديناميكية وأخرى ساكنة، وقد حاولنا دراسة محتوى اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية تتبع تطور المبادلات التجارية بين الجزائر الاتحاد الأوروبي بهدف تحليل آثار الشراكة. لقد خلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها انه لم يؤدي اتفاق الشراكة إلى تحويل التجارة نتيجة الانخفاض ملحوظ في الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي عقب البدء في تنفيذ الاتفاق، وهذا في مقابل الارتفاع في نسبة الواردات من الدول الأخرى غير أوروبية، كما أن تنفيذ الاتفاق لم يؤدي إلى خلق تجارة بدليل أن الاتحاد الأوروبي يعتبر المتعامل الرئيسي للجزائر قبل إبرام الاتفاقية

-**دراسة: جبار يعقوب،** عنوان المذكرة "أثر تركز الصادرات على معدل النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال فترة (1997_2014)" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، تناولت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر تركز الصادرات على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة (1997_2014). تم قياس تركز الصادرات بالاعتماد على معامل هيرفيندال_ هيرشمان. أما النمو الاقتصادي المستدام، قد تم قياسه بمعدل تذبذب النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن تركز صادرات الجزائر في قطاع النفط أدى إلى تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، بمعنى زيادة تركز في قطاع النفط وعدم القدرة على تنويع الصادرات أدى على عدم القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

من خلال الدراسات السابقة وبمقارنتها مع موضوع البحث المراد دراسته وهو "تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي واثارها الاقتصادية يتبين ان هناك اختلاف في الجانبين التاليين:

1_من حيث ربط متغير تطور التجارة الخارجية مع اثارها الاقتصادية وهذا ما لم نلمسه في الدراسات السابقة.

2_اختلاف فترة الدراسة التي امتدت من 2006الى 2016.

8_ حدود الدراسة:

_الحدود الزمانية: امتدت فترة الدراسة الميدانية بين 2006_2016.

_الحدود المكانية: فقد تناولت الدراسة تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي.

9-هيكل البحث

للإجابة على أسئلة الدراسة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

فصل نظري تناولنا فيه ماهية التجارة الخارجية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تطور التجارة الخارجية الجزائرية، أما المبحث الأخير فكان محتواه الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مع التركيز على الدوافع والآفاق.

أما الفصل الثاني فكان دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الاوربي، تناولنا فيه تطور التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوربي خلال الفترة(2006-2016) في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتضمن آثار التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوربي على الاقتصاد الجزائري، حيث تناولنا بعض المؤشرات كالمبادلات التجارية، القطاع الصناعي والزراعي.

الفصل الأول

الإطار النظري لتطور التجارية الخارجية

تمهيد

أصبحت التجارة الخارجية المقياس الحقيقي للحكم على الإنتاج، والمستوى الاقتصادي للدول، وعن طريق دراسة التجارة الخارجية لدولة ما يتضح مدى الاستقلال أو التبعية الاقتصادية لغيرها من الدول، كما يتضح مدى التنوع أو التخصص في الإنتاج؛ كما أن أهمية التجارة الخارجية لا تكمن فقط في توسيع المبادلات التجارية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة ولكن أيضا الوصول إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتوسيع قائمة الخيارات في مجالات الاستثمار والاستهلاك.

لقد ساهمت نظريات التجارة الدولية في توليد مفاهيم تتحكم في التجارة الخارجية وفق إجراءات معينة تدعى السياسات التجارية، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى تطور ونظريات التجارة الخارجية الجزائرية والشراكة الجزائرية الاوروبية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة، وهكذا لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها وهذا مهما اختلفت النظم السياسية ومهما كانت درجة التفاوت بين الدول وفي هذا المحث نتطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية في المطلب الأول أما المطلب الثاني تناولنا فيه نظريات التجارة الخارجية

المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية

التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم حيث يزداد بصورة مستمرة وتركز التجارة الخارجية على التبادل والتمويل الدولي، من زاويتي النظرية والتطبيق حيث تسعى التجارة الخارجية إلى التحليل وتوضيح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها نظريات التجارة الخارجية.

أولا: تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة وتحليل المعاملات الاقتصادية الدولية والممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين أطراف مختلفة [1]

وعلى الرغم من أن كل المبادلات الداخلية والخارجية تقومان على اساس الاعتماد المتبادل بين أطراف التي يتم بينها التبادل الا أن التجارة الخارجية تتعلق بالاعتماد المتبادل بين أطراف منفصلين جغرافيا أين يتم التبادل بين أطراف تقع في دول مختلفة بينما التجارة الداخلية تتم بين أطراف داخل حدود الدولة الواحدة.

ولهذا تختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية في كثير من جوانبها ويكمن هذا الاختلاف فيما يلي:

_وجود مجموعة القيود التي تحكم حركات التبادل الدولي تختلف تماما عن تلك التي تحكم التبادل الداخلي وتتعلق هذه القيود بتحركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج التي تحكمها مجموعة من القيود تعرف باسم السياسة التجارية.

[1] سيد أحمد السيرتي، التجارة الخارجية، دار الجامعة للنشر، مصر، 2009، ص8.

_اختلاف العملات التي يتم بهما التبادل دوليا مما يؤدي الى ضهور مشاكل الصرف فعادة ما يتم التعامل دوليا بعملات القوية المقبولة دوليا (اورو _دولار....الخ) كما أن أسعار عملات الدول مختلفة تتعرض للتقلب اتجاه هذه العملات وفقا للظروف العرض والطلب وكذا السياسات المختلفة التي تتخذها الدول لتحقيق استقرار النقدي [1].

_اختلاف القوانين المنضمة لحركات التجارة الخارجية من دولة لأخرى، لذلك يواجه المتعاملون في التجارة الخارجية قوانين مختلفة عن تلك التي تحكم السلع والخدمات. [2]

تعتبر الاسواق العالمية اسواق منفصلة بسب اختلاف اشكال التدخل الحكومي ويعد اختلاف خصائص الاسواق ما بين الدول من اهم العناصر التي تميز التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية فالأسواق العالمية يسودها حالة منافسة الكاملة أو على الأقل تكون المنافسة فيها أكثر

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

إذا نظرنا إلى جميع دول العالم نجد أن كل منها يختلف عن الآخر فيما وهبه الله لها من ميزات، اختلافات المناخ والطبيعة الجغرافية والتركيبية السكانية والتكوينية والجيولوجية جعل لكل منها ميزة من حيث المنتجات التي يمكن إنتاجها في المناطق الحارة، ولا يمكن إنتاجها في المناطق الباردة، والذي يمكن إنتاجها فيها في المناطق الصحراوية لا يمكن إنتاجه في المناطق الساخنة، ومع تطور الصناعة وظهور الثروة الصناعية وانفتاح العالم على الاسواق العالمية وظهور التخصص الدولي وكل هذا يشير الى أهمية التجارة الخارجية ويمكن توضيحه فيما يلي[3]:

1-عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الاولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.

[1] ايمان عطبة واخرون، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007، ص18.

[2] بلقاسم زيراري، اقتصاديات التجارة الدولية، دار اديب للنشر التوزيع، الجزائر، 2006، ص15.

[3] السيد أحمد السيرتي، مرجع سابق، ص9.

2-إختلاف تكاليف الانتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما انتاج سلعة معينة داخليا لاكن بتكاليف مرتفعة نسبيا مقارنة بدولة أخرى، لذا يكون من الافضل لها عدم انتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

3-التجارة الخارجية تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة الى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن توسيع قاعدة الاختبارات فيما يخص الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام[1].

4-تامين احتياجات الدول النامية من متطلبات الاساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الاموال والتكنولوجيا.

5-زيادة الدخل القومي اعتماد على التخصص في انتاج وتقسيم العمل الدولي[2].

المطلب الثاني: نظريات المفسرة التجارة الخارجية

انتشرت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر مدرسة الفيزوقراطية في فرنسا التي تقول بأن مصدر الثروة هو ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية إضافة إلى عملهم هو المصدر الرئيسي للثروة ودعت هذه المدرسة إلى فتح أسواق بدون قيود تجارية والدعوة إلى تقليص الدولة،[3] كما ظهرت عدة نظريات أخرى للتجارة الخارجية نبينها يما يلي.

أولا: النظرية الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على مذهب التجاريين اللذين يرون أن المعادن النفيسة هي المقياس الأساسي لقوة الدولة الاقتصادية في ذلك الوقت لذلك كانت دعوتهم تنصب في فرض قيود على التجارة الخارجية بغية الحصول على أكبر قدر من

[1] رشاد العصار وعليان الشريف، التجارة الخارجية، ط1، دار المنير للنشر، عمان 2006، ص13.

[2] حسام داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 33.

[3] فاطمة الزهراء بن زيدان دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافية الاقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2011-2012، ص3.

المعادن النفيسة ولقد وجه أصحاب النظرية الكلاسيكية انتقادا للتجاريين واخذو على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول وجاءت نظريتهم للدفاع عن حرية التجارة الخارجية، وهناك عدة نظريات برزت ضمن النظرية الكلاسيكية[1].

1_نظرية الميزة المطلقة "نظرية آدم سميث ": افترض آدم سميث ان كل دولة وتبعا لميزتها المطلقة يمكن أن تتخصص في إنتاج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع تكون تكلفة إنتاجها أقل من تكلفة انتاج هذه السلعة في الدول الاخرى ثم استبدال الفائض من انتاج هذه السلعة بالفائض أقل تبعا لتمتع هذه الدول بميزة مطلقة بما أن آدم سميث ينتمي إلى المدرسة الكلاسيكية فإن نظريته تخضع لمبادئها والمتمثلة في:

- وجود دولتين فقط لسلعتين.

_ يعتبر العنصر الإنتاجي وعنصر العمل محور العملية الإنتاجية وبالتالي فإن تكلفة إنتاج أي سلعة يتحدد بمقدار سعرها.[2]

ولتبين فكرة آدم سميث نفرض أن دولتان الجزائر وتونس بينهما اختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج التمور والقمح وهو ما ننسبه في الجدول رقم(01)

الجدول رقم(01): بيان الميزة المطلقة لأدم سميث

الانتاج \الدول	الجزائر	تونس
التمور	200سا\كلغ	30سا \كلغ
القمح	100سا \ كلغ	160سا \كلغ

المصدر: من اعداد الطالبة.

تتضح لنا من الجدول السابق أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج التمور بينما تونس تتمتع بميزة مطبقة في إنتاج القمح وحسب نظرية آدم سميث يجب على الجزائر تختص في إنتاج التمور وبينما تونس تختص في إنتاج القمح.

[1] احمد كواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة حسر للتنمية، العدد واحد وثمانون، مارس 2005، ص2.

[2] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص17.

2_نظريات الميزة النسبية "دافيد ريكاردو"

تقوم نظرية الميزة النسبية على أن ليس كل الدول لديها ميزة مطلقة في الانتاج وذلك بسبب استخدام بعض الدول أساليب وطرق إنتاج تقليدية وغير كفؤة. مما جعلها غير قادرة على بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف كما في الدول النامية ولهذا فإن جوهر هذه النظرية يعتمد على أن نظرية الميزة المطلقة على أن يتوفر للدولة ما سماها ريكاردو "الميزة النسبية" في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها لذلك فإن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع وليس التكاليف المطلقة[1].

ونوضح فكرة دافيد ريكاردو للميزة النسبية في الجدول التالي بحيث نفرض الجزائر وتونس تنتجان التمور والقمح وبينهما اختلاف في التكاليف النسبية.

الجدول رقم(02): الميزة النسبية.

الانتاج \الدول	الجزائر	تونس
القمح	100سا \عمل بالكيلوغرام	160سا \عمل بل الكيلوغرام
التمر	200سا\عمل بالكيلوغرام	90سا \عمل للكيلوغرام

المصدر: من اعداد الطالبة.

3_نظرية القيم الدولية "جون ستيوارت": تنتسب هذه النظرية إلى جون ستيوارت ميل حيث قام باستعمال النقص في نظرية ريكاردو فقد عانى ميل بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة، ومعنى هذا أن تتحقق الاستفادة المتبادلة بين التجارة الخارجية عندما يتساوى طلب الدولتين على سلع بعضهما وفي حالة كون طلب إحدى الدولتين على سلعة الدولة الاخرى أكبر فان هذا يقلل من نفعها من التجارة الخارجية بسب ازدياد إراداتها عن صادراتها في هذه الدولة والعكس صحيح. ويتم التوصل الى معدل التوازن عن طريق مرونة الأسعار التي تتساوى بين طلب عرض الدولتين حتى يتحقق النفع المتساوي. [2]

[1] حسام داوود واخرون،مرجع سابق، ص238.

1 فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الاردن، 2004، ص56.

ونقدم الجدول التالي لتوضيح نظرية القيم الدولية.

الجدول رقم(03): نظرية القيم الدولية "جون ستيوارت".

مقدار العمل المستخدم	الدولة	الانتاج
10رجل اسنة 10رجل اسنة	الجزائر تونس	تمور قمح 20 او 20 10 او 15

المصدر: من اعداد الطالبة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه بنفس مقدار العمل المبذول كل من الجزائر وتونس تنتجان كميات مختلفة من التمور القمح في الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعتين إلا أن الجزائر لديها ميزة نسبية في إنتاج القمح (20÷20=2مقابل 20÷15) أما تونس فهو أقل تخلفا في إنتاج القمح وبالتالي فلها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة. قبل قيام التجارة الخارجية في الجزائر تونس تضحي ب15 طن من أجل إنتاج10 طن من التمور (ذلك أن السلعتين تنتجان بنفس تكاليف العمل) أما الجزائر فإنها تضحي 10طن من القمح لإنتاج 10طن من التمور وهذه الكمية تكلف الجزائر 5 رجل اسنة من أجل إنتاجها.

وحسب نظرية القيم الدولية فإن التجارة سوف تقوم بين الجزائر وتونس إذ أمكن للجزائر أن تحصل من تونس على أكثر من 10طن قمح مقابل تصديرها لها 10طن من التمور لأنها تستفيد في هذه الحالة أما بالنسبة لتونس فإنها تستفسد من قيام التجارة بين البلدين أو إمكانها الحصول على 10طن من التمور مقابل تصديرها الجزائر كمية أقل من 15 طن من القمح.

ثانيا: النظريات النيوو كلاسيكية

ظهرت هذه النظريات في أعقاب الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية، وتظم مجموعة من الأفكار والنظريات أهمها:[1]

[1] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية العاصرة، الطبعة الاولى، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص38.

1_نظرية الوفرة النسبية في عوامل الانتاج (هيكشر وأولين)

إن فكرة هذه النظرية تقوم على الإختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية. إذا أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الكثر وفرة نسبية فيها.

وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة النسبية للسلع التي تحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الإكثار ندرة فيها وبالتالي ستستورد هذه السلعة من الخارج.

ولقد اعتبر هيكشر أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول وأخرى مرتبط باختلاف إنتاجية هذه الدول وأن هذه الإنتاجية تتوقف على عاملين هما[1]:

أ- اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل النتاج.

ب-اختلاف دول إنتاج السلع المختلفة.

كما تقوم نظرية هيكشر واولين على نظريتين إذ تقوم كل نظرية على تفسير بعض المتغيرات التي قام بها.

_نظرية هبات عنصر الانتاج: هذه النظرية تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة، أو الندرة النسبية في عناصر الانتاج.

-**نظريات تعادل اسعار عناصر الانتاج:** وهذه النظرية تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على أسعار النسبة لعناصر الانتاج.

2_النظريات الحديثة:

هناك عدة نظريات حديثة تفسر التجارة الخارجية نذكر منها:

أ_ نظرية تشابه الأذواق "ليندر: لتفسير قيام التجارة الخارجية يميز "ليندر" بين نوعين من السلع: المنتجات الإقليمية والسلع الصناعية بالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية

[1] شيقيري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار اليسر للشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص ص93، 95.

وأن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الانتاج، وهو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هيكشر وأولين حيث أنه وحسب ليندر عندما تكثر عوامل انتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها وبالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات ،وفي حالة العكس أي عندما تقل عوامل الانتاج فإن ذلك يؤدي الى ارتفاع أسعارها وبالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات وحسب ليندر في انخفاض تكلفة المنتجات الأولية فإنه سيتم تصديرها، وفي حالة ارتفاع تكلفة الانتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الاولية.

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى "ليندر "أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع، حيث يكون نماذج الطلب هي المسؤولية عن اتجاه وحجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية.

وبما أن الاختراعات تظهر استجابة لحالة الاسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل في التطور الاقتصادي الذين لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديدة هذا يعني حسب "ليندر " ان هذه التجارة تنشأ بين دول متماثلة في دخولها وهياكل أسواقها واحتياطاتها حيث [1]ان نسبة كبيرة من التجارة الدولية فيما بين الدول المتقدمة أو الدول الصناعية، يرى أولين ان سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع الى الاختلاف في الأسعار السلع المنتجة والذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج.

ب_ نظرية لونتياف: اعتمد الاقتصادي لونتياف على اختيار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الانتاج على صادرات وواردات الولايات المتحدة على أساس أنها تتمتع بوفرة رأس المال وندرة في عنصر العمل كما استخدم "لونتياف " في هذه لاختيار أسلوب تحليل المنتج وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم الانتاج في عديد من الصناعات الامريكية. وحصل على نتيجة أن التجارة فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال ومن خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة الامريكية لديها وفرة في العمل، بالنسبة لرأس المال

1 زينب حسن عرض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005 ص ص35، 34.

لأن العامل الامريكي يحيط به التجربة والخبرة والتنظيم. إن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل[1].

ج-نظرية الفجوة التكنولوجية: أوضح" بوسنر" أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما وإن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا، واستند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجهين:

_فجوة الطلب: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية انتاجيه في دول مقلدة.

_فجوة التقليد: وهي الفترة التي تفصل بين ضهور الانتاج في الدول المتقدمة. وظهوره في الدول النامية في الانتاج.

وحسب هذا التحليل فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة التكنولوجية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عندما تحصل الدول النامية على الطرق انتاج أي تقليد هذا المنتج.

د-دورة حياة المنتج: ظهر هذا النموذج في كتابات كل من "فبرون" عام 1961وهيرش عام 1976حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية تغيرات عبر الزمن بالاستناد على أن التطور التكنولوجي في انتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن. وهذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة حياة المنتج المتاحة والذي يحدد بالتالي ميزة التنافسية.

حيث أن هذا النموذج يقوم بدراسة وتحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج والميزة النسبية التي تحقق للدولة صاحبة المنتج الى عدة مراحل أطلق عليها اسم دورة حياة المنتج وقسمها "هيرش" إلى[2]:

_مرحلة المنتج الجديد: يمثل فيها العمل الماهر على المستوى النسبة المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة وبالذات المهارات العلمية.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، اتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الأول الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص170.

[2] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص ص82، 84.

ـمرحلة النمو: وذلك أن انتاج المنتج ينمو بسرعة. وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات. حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية مع بقاء المهارات وبالذات العمالة المدربة تلعب دورا هاما فيها. [1]

ـمرحلة النضج: وذلك أن إنتاج المنتج في هذه الحالة نمطيا يتمتع بصفة الثبات والاستمرار. وحسب نموذج دورة حياة المنتج فإن الدول الأكثر تقدما، والتي تملك عمالة ماهرة جد اسوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الانتاج الأولى للمنتج ثم بعد ذلك تملك الدول الاقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو في المرحلة الاخيرة للمنتج تنتشر النسبية في انتاجه بين الدول.[2]

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

سنتطرق في هذا المطلب الى سياسات التجارة الخارجية التي تعتمدها الدول النامية اليوم.

اولا: مفهوم وأهداف سياسات التجارة الخارجية: توجد عدة تعاريف وعدة اهداف نذكر منها:

1-مفهوم سياسات التجارة الخارجية: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق اهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي اليه عادة هو التنمية الاقتصادية القومي إلى أقصى حد ممكن وقد ترمي الى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل والاكتفاء الذاتي مع تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات.[3]

سياسات التجارة هي برنامج حكومي مخطط نحدد فيه مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تأثر على حركة التجارة الدولية خلال فترة معينة وبالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول اليها طبقا لألية السوق الحر.[4]

---

[1] علي حافظ المنصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، 1997ص172.

[2] عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص12.

[3] عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص ص 23،24.

[4] عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النشر العربية، القاهرة، 2000، ص12.

من خلال التعاريف يمكن القول أن سياسة التجارة الخارجية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الدولية عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى بهدف تنفيذ التجارة أو تحريريها.

2_ أهداف سياسة التجارة الخارجية.

– تحقيق الموارد للخزينة العامة: عادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزينة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل كما ان الهدف الذي يلزم تحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد ان تكون المرونة السعرية للطلب وعرض هذا النوع من السلع ضعيفة.

– تحقيق التوازن التقليدي لميزان الدفوعات: ويحدد هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الاجنبي مع الطلب عليه وفي هذه الحالة وجود عجز في ميزان الدفوعات وتلجأ الدول لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الاجنبي وزيادة المعروض منه، الاقتصاد الوطني والتقلبات الخارجية للتضخم[1].

– **الأهداف الاجتماعية والاستراتيجية:** وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.

– اعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

– العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استراد بعض السلع المضرة أو المخالفة لمعايير الصحة أو تقييد سلع اخرى كالكحول والسجائر.

أما عن الأهداف الاستراتيجية فيقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الانتاج المحلي مهما كانت تكلفة المرتفعة.[2]

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق ص ص 43-44.

[2] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الاولي، بيروت، 2010، ص300.

3-**تصنيفات سياسة التجارة الدولية.**

أ_سياسة حرة التجارة الدولية: فهي تشير إلى عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية ويعتمد أنصار مذهب التجارة على الحجج التالية.[1]

ب_التخصص وتقسيم العمل الدولي: يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر والواسع بين الدول بين العديد من الدول المختلة يؤدي الى اتساع نطاق الأسواق العالمية تساعد على التخصيص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج.

ج_انخفاض اسعار السلع: ينتقد أنصار حرية التجارة الإجراءات الحمائية التي يتحملها في نهاية المستهلك.[2]

د_تشجيع التقدم التكنولوجي: تؤدي حرية التجارة إلى المنافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين تطور طرق النتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الانتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة.[3]

4-**سياسة الحماية التجارية:** كما تعرف على أنها قيام الحكومة يتقيد حرية التجارة مع الدول الاخرى بإتباع بعض أساليب كفرض الرسوم الجمركية على الواردات، أو ضح حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة ويعتمد أنصار هذا مذهب التجارة على الحج التالية[4]:

- حماية الصناعة الناشئة.

---

[1] عبد الفتاح، ابو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، الطبعة الاولى، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص365.

[2] عبد الهادي محمد القادر سويفي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة اسيوط، 2008، ص357.

[3] محمد دوافر، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1999، ص62.

[4] عبد المنعم محمد مبارك ويونس محمد اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية، دار الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص62.

- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في الوجهة التسويقية.

_جذب رؤوس الموال الأجنبية.

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية الجزائرية

تلجأ الدول على اختلاف نظمها إلى اتباع مجموعة من السياسات بهدف ترشيد تجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا بالشكل الذي يساعد على بلوغ أهدافها، والجزائر كغيرها من الدول اتبعت عدة سياسات في التجارة الخارجية منذ استقلالها إلى يومنا هذا، وفي هذا المبحث نحاول التعرف على التطورات التي عرفتها التجارة الخارجية إلى غاية بداية مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدول

المطلب الاول: تطور التجارة الخارجية إلى غاية بداية المفاوضات مع صندوق النقد الدولي

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي قطاعات اقتصادية هشة تتسم بالتبعية ولم يكن أنداك قطاع التجارة الخارجية يكاد يعرف نشاطات يمكن أن تعتمد عليها الجزائر لذلك كان على السلطات أخذ التدابير للنهوض بهذا القطاع الحيوي، وسوف نقوم بتتبع مراحل تطور التجارة الخارجية إلى غاية الانضمام إلى صندوق النقد الدولي.

اولا: مرحلة الحماية

لقد اتخذت السلطات الجزائرية غداة الاستقلال عدة إجراءات كي يتسنى لها تحقيق الاستقلال الاقتصادي وظهر هذا من خلال مؤتمر طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964، كما انتهجت الجزائر نموذجا للنمو الاشتراكي ذا توجه نحو الداخل مع التركيز على الصناعات الثقيلة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والواردات واشتملت العناصر الرئيسية لهذا النموذج على التخطيط المركزي للاقتصاد والاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات وعلى صناعات إحلال الواردات.

اتبعت الجزائر كأغلب الدول النامية السياسية الحمائية باتخاذ الإجراءات التالية:

1-**الرقابة على الصرف:** كرس انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال، انتقال رؤوس الأموال بحرية، لكن التهريب المكثف لرؤوس الأموال (1)، والتغيرات

المتتالية في هيكل الاقتصاد الوطني خاصة منذ 1963، أصبح من الضروري الانسلاخ عن هذه التبعية التي لا تخدم المصالح الوطنية فتم في 13 أكتوبر 63119 وضع قانون خاص بالرقابة على الصرف وهو قانون 63-144، وتكمن هذه الرقابة في وضع معدل وحيد للصرف للتحكم في التقلبات النقدية للسوق الدولية، وكانت الجزائر تود الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات بغض النظر عن تقلبات أسعار الصرف الدولية[2].

2-الحواجز الجمركية: لقد ورثت الجزائر نظاما جمركيا تابعا للنظام الفرنسي لا يمكن أن يساهم في تطبيق السياسة الحمائية التي تبنتها الجزائر، لذلك تم وضع أول تعريفة جمركية جزائرية في 28 أكتوبر 1963 بموجب الأمر 63-413 *، والتي تحدد الرسوم بالنسبة لـ:

- **لأمر: 63 – 413 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 المتضمن إنشاء التعريفة الجمركية.**
- **السلع النهائية تتراوح نسبتها ما بين 15% إلى 20 %.**
- **السلع نصف المصنعة تتراوح نسبتها ما بين 5 % إلى 20 %.**
- **سلع التجهيز والمواد الأولية نسبتها تقدر بـ: 10 %.**

نلاحظ أن المشروع يهدف إلى تشجيع استيراد سلع التجهيز لكي يتم إنشاء مشاريع استثمارية داخل الوطن، وبالمقابل الرسوم على السلع الاستهلاكية مرتفعة من أجل حماية الإنتاج الوطني.

وبقيت المبادلات الدولية خاضعة لهذا النظام إلى غاية فيفري 1968، حيث وضعت تعريفة جمركية جديدة أهم ما جاء فيها.

- التمييز بين التعريفة الخاصة بالدول التي لها اتفاقيات تجارية مع الجزائر والتعريفة الخاصة ببقية الدول الأخرى.
- كما أنه تم الفصل بين السلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية من حيث نسب الرسوم المطبقة على كل واحدة منها على حدا، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 173.

[2] *Houcine Benissad , Algérie restructuration et reformes économiques,OPU, 1994, P 176.*

الجدول رقم (04): التعريفات الجمركية الجديدة حسب طبيعة السلع.

طبيعة السلعة	سلع محولة	سلع غير محمولة
سلع الاستهلاك الضرورية	**30 % إلى 50 %**	**20 % إلى 40 %**
- الكمالية	**100 % إلى 150 %**	**20 % إلى 30 %**
سلع التجهيز	**30 %**	**20 %**

La source: *Hocine Benissad, Economies de Développement de L'ALGERIE,2 ed, OPU, 1982,P 17.*

يظهر من الجدول أن الرسوم المطبقة على سلع الاستهلاك الضرورية منخفضة، مقارنة بالرسوم المطبقة على السلع الكمالية، كما أن الرسوم على سلع التجهيز سواء المحمولة أو غير المحمولة منخفضة على السلع الاستهلاكية.

إن هذا ما يؤكد السياسة الحمائية التي تطبقها الجزائر لحماية منتجاتها الوطنية بإحلال الواردات بمنتجات داخلية.

3-نظام الحصص: يتم تحديد نوعية وكمية الواردات وكذلك مصدرها الجغرافي بواسطة تراخيص الاستيراد للحد من عملية الاستيراد للسلع الكمالية، وقد حرصت السياسة التجارية على توجيه عمليات الاستيراد جغرافيا، أي توجيه الاستيراد نحو البلدان التي تربطنا بها علاقات سياسية واتجاهات مشتركة بغرض حماية الإنتاج الوطني وقد أصدرت الدولة المرسوم الرئاسي 63-188 يوم 16 ماي 1963 المتضمن في مادته الأولى تحديد قوائم السلع التي يمكن استيرادها[1].

4 -تنصيب الأجهزة القائمة بعمليات التصدير الاستيراد *GPA*

لجأت الدول إلى إنشاء شركات وطنية تمارس نشاط الاستيراد والتصدير في إطار القانون التجاري الجزائري، حيث تم في نهاية 1963 إنشاء الديوان الوطني للتجارة " *ONACO* " الذي يقوم بتزويد السوق الوطنية بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمتمثلة في السلع الغذائية الأساسية كالحليب، السكر، اللبن

[1] *Hocine Benissad ,op-cit, P 82.*

وغيرها، في سنة 1964 تم التوسيع أكثر حيث لجأت الدولة إلى إنشاء مجمعات تقوم بعمليات الاستيراد تعرف بالمجمعات المهنية للشراء *GPA* بموجب المرسوم التنفيذي رقم 64-233 المؤرخ في 10 أوت 1964، وهي متكونة من أجهزة الدولة ومستوردين خواص في شكل مؤسسات رأسمالها يتكون بأغلبية من خزينة الدولة والباقي من الخواص المساهمين، تتميز هذه الشركات بميزة احتكار للواردات وتقوم هذه التجمعات بتسطير برامج الاستيراد السنوية والاتجاهات الجغرافية للمبادلات الدولية[1]، غير أن الدولة في سنة 1966 وفي إطار عملية التأميم للقطاعات الصناعية، أقامت مؤسسات وطنية غرضها النهوض بالاقتصاد الوطني وإحلال الواردات للكف من الاستيراد الذي يكلف خزينة الدولة مبالغ ضخمة من العملة الصعبة.

أما فيما يخص جانب التصدير، لم يتم التطرق له بنفس القدر الذي حظي به جانب الاستيراد، إذ أنه كان قطاع غير متشعب يعتمد فقط على استخراج النفط وتصديره[2].

اتسمت الفترة ما بين 1962 إلى غاية 1970 برقابة الدولة على التجارة الخارجية والتي كانت

تلعب دور المنظم وقد عرفت هذه الفترة عدة مشاكل منها[3]:

غياب برامج الاستيراد من طرف المؤسسات المحتكرة للنشاط التجاري.

تدني نوعية المواد المستوردة وعدم الإهتمام بخدمات ما بعد البيع، الأمر الذي كلف المؤسسات الوطنية التي تقوم بهذه الخدمات مبالغ مرتفعة هي في غنى عنها أتت نتيجة الممارسات البيروقراطية عند الاستيراد.

طول قنوات تصريف المنتوج، واستغراقه مدة طويلة للوصول إلى البلد.

---

[1] *Hocine Benissad , op-cit, P 84.*

[2] *Hocine Benissad , économies de développement de l'Algérie, 2 éd,OPU, 1982, P 178.*

[3] *Hocine Benissad , Algérie restructuration et reformes économiques, op – cit, P 84.*

ثانيا: مرحلة الاحتكار

اعتبرت الدولة الفترة السابقة (مرحلة الحماية) كفترة انتقالية نحو سياسة جديدة تستطيع فيها إحكام سيطرتها على هذا القطاع الاستراتيجي، لهذا انطلقت السلطات في احتكار الاستيراد والتصدير بواسطة أجهزتها ومؤسساتها العمومية، ويمكن تقسيم مرحلة الاحتكار إلى مرحلتين أساسيتين:

1_المرحلة الأولى: مرحلة الاحتكار المسير من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977)

في جويلية 1971 منحت المؤسسات العمومية صلاحيات احتكار العمليات التجارية، إذ تستطيع كل مؤسسة حسب نشاطها استيراد السلع الخاصة بها وبالفروع التابعة لها وفي هذا المجال، شركة سوناكوم تقوم باستيراد المواد الميكانيكية اللازمة لها ولكل الفروع التابعة لها، مواد البناء لشركة *(SNMC)*، المواد الحديدية لشركة *(SNS)* وغيرها، هذه العمليات الاحتكارية تهدف إلى توجيه حسن وعقلاني للتدفقات التجارية وربطها بالتخطيط المركزي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية[1].

وقد نصت المادة الأولى من الأمر 74 – 72 على إنشاء البرنامج العام للاستيراد، كما تم من خلال هذا الأمر إحداث موضوع الرخص الإجمالية للاستيراد والتفرقة بين أنواعها في المادة الخامسة من نفس الأمر، وتكون هذه الرخص لفائدة[2]:

أ. **هيئات القطاع العمومي الحائزة على ميزة الاحتكار:** هذا النوع من الرخص يمنح للمؤسسات المستوردة لسلع الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الإنتاجي.

ب. **الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط:** وهي رخص تستفيد منها المؤسسات العمومية غير الحائزة على احتكار الاستيراد بغرض استيراد مستلزماتها الإنتاجية ولإنجاز برنامجها الخاص بالإنتاج والدعم والمشاريع المخططة التي تتولى مسؤوليتها.

[1] *Hocine Benissad , Algérie restructuration et reformes économiques, op-cit, P 85.*

[2] الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1974، الأمر 74 – 72 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974، ص 21.

ج. الرخصة الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع الخاص: لا تمنح هذه الرخص إلا لمؤسسات القطاع الخاص الهامة التي تطبق برنامجاً سنوياً للتموين، أي المؤسسات التي تساهم في رفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص الصادرات فإن الأمر 74 – 11 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974، يؤكد ويكرس الحرية في ممارسة هذا النشاط ويمنع الاحتكار من قبل المؤسسات إلا فيما يخص المنتجات المحددة من طرف السلطات المعنية. خلق هذا التقسيم جواً من الفوضى، إذ يمكن أن يتم استيراد نفس السلعة من طرف شركة بغرض الإنتاج وأخرى بغرض التوزيع، وهذا ما يؤثر على القدرة التفاوضية للشركتين الوطنيتين، لأن التفاوض يتم بصورة فردية مع المصدرين الأجانب مما ينعكس على أسعار المنتجات المستوردة فوجد آنذاك في السوق الوطنية منتوج مستورد بأسعار مختلفة بسبب تباين أسعار الحصول على هذا المنتوج من الخارج.

2_المرحلة الثانية: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 – 1989)

في سنة 1978 عززت الدولة موقفها الاحتكاري فيما يخص نشاطات التجارة الخارجية وذلك بإصدارها للقانون 78 – 02 في 11 فيفري 1978، والذي ينص على أن تسيير الواردات والصادرات من مهام الدولة وذلك في نص المادة الأولى والثانية من هذا القانون[1]:

-المادة الأولى: وفقا لما ورد في الميثاق الوطني وطبقا لأحكام المادة 14 من الدستور، فإن استيراد وتصدير البضائع والسلع والخدمات بجميع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها.

-المادة الثانية: لا يجوز إبرام العقود والصفقات الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع والسلع والخدمات مع المؤسسات الأجنبية إلا من قبل الدولة أو من قبل إحدى هيأت الدولة.

فلا يمكن لأي جهاز آخر مهما كانت صلاحيته القيام بأي نشاط تجاري خارجي، فلقد تم إقصاء نشاط الوسطاء من تدخلهم في عمليات التجارة الخارجية (المادة 9 من القانون *78-02*) نظراً لتشدد السلطات في احتكارها لنشاط التجارة الخارجية والتي لم تحقق الأهداف المسطرة في المخططات التنموية والمتمثلة أساساً في حماية المنتجات الوطنية والحد من الاستيراد، فالاحتكار لم يفرض كوسيلة ناجعة للتخطيط وعقلانية لتوجيه الواردات والصادرات [2]

[1] الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة بتاريخ 6 ربيع الأول 1398 هـ، ص 117.

[2] *Hocine Benissad , Algérie restructuration et reformes économiques, op – cit, P 91.*

رغم النتائج العكسية التي أسفرتها سياسة الاحتكار، إلا أن الدولة لم تتخل عن الاحتكار كسياسة لتسيير الواردات والصادرات وإنما أضفت عليه بعض الليونة في التعامل منذ بداية الثمانينات، ويظهر ذلك من خلال إصدار المرسوم 84 – 390، في 22 سبتمبر 1984 الذي يلمس فيه بعض التسهيلات على عملية الاستيراد حيث تم تصنيف السلع المستوردة في قائمتين[1]:

القائمة الأولى: تتكون من السلع المحتكرة التي يجب أن تستورد بعد موافقة الوزارة الوصية.

القائمة الثانية: تتكون من السلع غير المحتكرة والتي تستطيع أن تستوردها المؤسسات العمومية بغرض الحاجة الإنتاجية.

وبعد أزمة البترول سنة 1986 حيث عرفت أسعار البترول انخفاضا أثر سلبا على ميزانية الدولة فانتهجت سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، وفي هذا السياق أصدرت السلطات التشريعية مراسيم وتعليمات تحفيزية في قانون المالية لسنة 1986 إذ من الجانب الضريبي تم إعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية على جزء من أرقام المؤسسات العمومية المصدرة، وإعفاء أخر يخص الدفع الجزافي تتراوح مدته من سنة إلى خمس سنوات باختلاف مداخيل النشاط [2]وتبعا لهذه الإجراءات تم إصدار المرسوم 86-46 القاضي بترقية الصادرات خارج المحروقات (*ampex*) وتقديم دعم للمنتجات المصدرة.

ولكن بصدور القانون 88-29 عززت الدولة موقفها الاحتكاري رغم أنه أعطى انطلاقة جديدة للنظام التجاري الجزائري، فلقد نظم الاحتكار من خلاله في إطار برنامج شامل للتجارة الخارجية مع منح امتيازات لمؤسسات عمومية اقتصادية وهيئات عمومية وتجمعات ذات مصلحة مشتركة [3]

إن قانون 88-29 يؤكد أيضا حضر دور الوسيط تبعا لنص القانون 78-02، ولكن تعريف الوسيط في هذا القانون يقتصر فقط على الشخص الذي لا ينشط في إطار قانوني ولا يتصرف في إطار مهنة يرتبها القانون أو التنظيم بمناسبة تحضير أية صفقة أو عقد استيراد أو مفاوضة[4].

---

[1] المرسوم 84 – 390 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 1984.

[2] قانون المالية لسنة 1986.

[3] الجريدة الرسمية رقم 29، المادة 5 من القانون 88- 29 الصادر بتاريخ 19- 07-1988، ص 63.

[4] المادة 13 من القانون 88-29 الصادر بتاريخ 19-07-1988.

ووفقا للمادة 09 من هذا القانون يمكن أن تمنح رخصا للاستيراد لمؤسسات خاصة مدرجة ضمن أوليات المخطط العام للاستيراد أما فيما يخص التصدير فقد ظل المجال مفتوحا أمام القطاع الخاص ولكن يجب أن يتم ذلك في إطار البرنامج العام للتصدير[1].

وتماشيا مع القانون المذكور أعلاه أصدر المرسوم 88- 167 في 06-09-1988 ,الذي يحدد شروط برمجة المبادلات الخارجية للسلع والخدمات سواء عند الاستيراد أو التصدير ويحدد كيفيات إيجاد ميزانيات بالعملات الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية[2]، شرط أن تنجز الواردات والصادرات من السلع والخدمات، باستثناء المعفاة منها من إجراءات التجارة الخارجية أو التي تنجز دون دفع في إطار البرنامج العام الخاص بالتجارة الخارجية[3]وتعتبر هذه الميزانيات أداة فعالة لضبط عمليات التصدير والاستيراد، إذ يحل تخصيص الميزانية بالعملة الأجنبية" *budgets déverses* " محل تراخيص الاستيراد الشاملة *A.G.I*، حيث تسمح هذه الميزانيات للمؤسسات العمومية أو الخاصة الحصول على الأموال بالعملة الأجنبية الضرورية لاقتناء جميع مستلزمات نشاطها الإنتاجي بصورة منتظمة وعقلانية.

لقد دامت مرحلة الاحتكار ما بين الفترة (1971-1989) حاولت الدولة من خلالها تطبيق الحماية على الاقتصاد الوطني والتحكم في قطاع التجارة الخارجية لكنها لم تصل إلى الأهداف المسطرة في المخططات التنموية بل تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية، وفرض تعسفي لإجراءات عطلت برامج التنمية اللازمة، للنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدولي

ابتداء من أواخر 1988 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحات هام وشامل للاقتصاد الوطني وكانت الجزائر ملزمة بتطبيق هذه الإجراءات نظرا لوضعيتها الإقتصادية الصعبة الناجمة عن:

-تراجع أسعار البترول بدءا بأزمة سنة 1986، حيث انخفض سعر البرميل من 29 دولار سنة 1985 إلى 14 دولار مما أثر سلبا على ميزانية الدولة.

- التراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] المادة 19 من القانون 88-29 الصادر بتاريخ 19-07-1988.

[2] الجريدة الرسمية رقم 36. المادة الأولى من المرسوم 88-167 الصادر بتاريخ 06-09-1988، ص 72.

[3] المادة الثانية من المرسوم 88-167 الصادر بتاريخ 06-09-1988.

– تفاقم عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد الوطني، حيث كانت خدمة الدين تمثل 78% من إجمالي الصادرات سنة 1989.

هذه الأسباب دفعت الجزائر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي (*FMI*) لطلب التسهيلات المالية، حيث فرض عليها التقيد بمتطلبات وشروط الصندوق، وسوف نحاول التطرق إلى الاتفاقات التي تمت مع صندوق النقد الدولي والتي بدأت الجزائر من خلالها وضع إجراءات لإصلاح النظام الاقتصادي.

1–اتفاق الاستعداد الائتماني لماي 1989 ولجوان 1991 عقدت الجزائر اتفاقيتي استعداد ائتماني (*STAND-BY CRED*) تما في سرية تامة الاتفاقية الأولى أبرمت في 30 ماي 1989، والثانية في جوان 1991.

أ–الاتفاق الأول مدته 18 شهرا لإنجاز سياسة اقتصادية محددة يتفق عليها الطرفان (الجزائر وصندوق النقد الدولي). ولقد لجأت الجزائر إلى الصندوق للحصول على الإقساط المرتفعة (أي الأقساط التي تزيد عن حصة الدولة العضو في الصندوق) في إطار هذا الاتفاق.

وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب خاصة (*DTS*)[1] والتي استخدمت كليا في 30ماي 1990.

ب–أما الاتفاق الثاني فقدتم إبرامه كما ذكر في جوان 1991 ووافق بموجبه الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة على أربعة أقساط بحيث يحدد مبلغ كل قسط بـ 75 مليون وحدة سحب خاصة[2].

إن استخدام الجزائر لموارد الصندوق وإبرامها للاتفاقين السابقين، لا سيما اتفاق جوان 1991 تضمن نية الجزائر في إحداث إصلاحات عميقة للاقتصاد والتي تهدف إلى:

_التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة.

_ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف

_تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار(2)

[1] *DTS, DROITDE TIRAGE SPECIAL.*

[2] الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، بوزريعة، 1996، ص 195–196.

ورغبة في الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف تم الاتفاق على برنامج التصحيح الهيكلي الذي يتضمن النقاط التالية:

- تخفيض سعر الصرف للدينار.
- تحرير الأسعار في القطاعات الإنتاجية والخدماتية الأساسية وخلق ضرائب على المبيعات(TVA) من أجل تخفيض العجز الكلي في الميزانية العامة للدولة.
- التطهير المالي للقطاع العام وتحويل بعض مؤسساته للقطاع الخاص وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار.
- انتهاج سياسة ائتمانية ونقدية غير تضخمية وتحرير القطاع المصرفي وتدعيم السلطة الاشرافية لبنك الجزائر.
- تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض أو إلغاء الحواجز الكمية المقيدة لها.
- تنمية القطاع الخاص وتشجيعه بواسطة الإصلاحات التنظيمية الضرورية

منذ سنة 1993 زادت العقبات الخارجية والضغوط الإجتماعية الداخلية، حيث كان يتم تمويل الاحتياجات الإجتماعية وعجوزات الخزينة من ميزانية الدولة هذه الأخيرة التي انخفضت حصيلة صادراتها من المحروقات سنة 1993 إلى 9510,10 مليون دولار وازداد عجز الخزينة العمومية ووصلت خدمة الدين إلى 86% من إجمالي الصادرات سنة 1993 ،فزادت الاختلالات المالية خلال تلك السنوات ولم يكن يبقى للجزائر حلا إلا التوجه من جديد نحو صندوق النقد الدولي وهذا بعقد اتفاق استعدادي ائتماني ثالث في افريل 1994،حيث يعتبر هذا الأخير أول مرحلة فعلية لبرنامج تعديل هيكلي [1].

2-اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994

وصلت الجزائر سنة 1994 إلى حالة عدم القدرة على الدفع (وصلت خدمة الدين 93.4 % من موارد الصادرات) وبالتالي لجأت الدولة إلى طلب إعادة جدولة ديونها وفي هذا الإطار تم متابعة المفاوضات

[1] الهادي خالدي،مرجع السابق، ص 203.

مع صندوق النقد الدولي لإنهائه باتفاق قرض استعدادي ائتماني الممضي في أفريل 1994 لمدة سنة والذي كان موجها لتعديل ميزان المدفوعات.

تلاه اتفاق ثاني يدعى بتسهيل التمويل الموسع (*FFE*) لمدة ثلاث سنوات (أفريل 1995-أفريل 1998)[1] والجدول الموالي يوضح شكل المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق إلى الجزائر

الجدول رقم (05): المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي

المبلغ (مليون *DTS*)	الطبيعة	**المدة**	**تاريخ التنفيذ**
155.7	اتفاق استعداد ائتماني *(STAND-BY CREDIT)*	سنة	**1989/05/30**
300	اتفاق استعداد ائتماني *(STAND-BY CREDIT)*	سنة	**1991/06/03**
270.7	اتفاق استعداد ائتماني *(STAND-BY CREDIT)*	سنة	**1994/04/27**
1169.28	تسهيل التمويل الموسع *(FFE)*	ثلاث سنوات	**1995/04/22**

source: Ammor Belhimer، op- cit, P 202.

وكان على الحكومة الجزائرية أن تتبع برنامجا اقتصاديا محددا مع التزام مشدد لتحقيق نتائج حسنة، والتي يتابعها بصفة مستمرة مختص من صندوق النقد الدولي.

ويهدف هذا البرنامج الاقتصادي إلى[2]:

- تحرير التجارة الخارجية.
- وضع استراتيجية لإصلاح القطاع العام.

[1] *Hocine Benissad , algerie restructuration et reformes économiques, op-cit, P 142.*

[2] *Fergani Meriem , le programme d'ajustement structurel en Algérie, revue l'Economie, N° 34, juin 1996, P 24.*

- إرساء نظام الصرف.
- التحكم في عجز الميزانية.
- وضع قانون المنافسة.
- تطوير شبكة المنافسة.
- تطوير الشبكة الإجتماعية.
- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام (*3 %* سنة **1994**, **6** *%* سنة**1995**).
- ضمان نوعية النمو عن طريق إختيار قطاعات ذات أولوية، لا سيما السكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقريب معدل التضخم نحو معدل التضخم العالمي (**3** *% –% 4*).

وتتطلب الصادرات خارج المحروقات توفير شروط لتحقيقها، لاسيما ما يأتي:

- إنشاء شركة تأمين الصادرات وضمانها.
- منح القروض البنكية للتصدير.

مراجعة الترتيبات القانونية والتنظيمية المطبقة على الصادرات مع تفضيل تدابير الدعم التمهيدية لإنتاج مواد.

وتتطلب الصادرات خارج المحروقات توفير شروط لتحقيقها، لاسيما ما يأتي:

- إنشاء شركة تأمين الصادرات وضمانها.
- منح القروض البنكية للتصدير.

-مراجعة الترتيبات القانونية والتنظيمية المطبقة على الصادرات مع تفضيل تدابير الدعم التمهيدية لإنتاج مواد توجه للتصدير [1]

[1] *Fergani Meriem ,op-cit, P 25.*

أنشئت هذه الشركة حسب المرسوم التنفيذي رقم **235/96** الصادر في **1996/07/02** طبقا للمادة الرابعة من الأمر رقم **06/96** الصادر في **1996/01/10** المتعلق بتأمين القرض عند التصدير وتهدف إلى:

_ترقية وتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

_تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير (المخاطر التجارية، السياسية، عدم التحويل).

_تأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي.

_تعويض وتغطية الديون.

المطلب الثالث: أفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

مهما كانت الأدوات المستخدمة في تحرير التجارة الخارجية الجزائرية فإن آخر خطوة تعزز هذا المبدأ هو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (*OMC*)، التي جاءت كبديل للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (*GATT*)، التي نظمت التجارة العالمية لما يقارب من 47 عاما بعد التوقيع على الاتفاق النهائي الشامل لنتائج جولة الأورغواي في 15 أفريل 1994 في مراكش وتعتبر مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة اقتصادية على اعتبار أن أعضاء المنظمة يستحوذون على 95 % من حجم التجارة العالمية وهم في ذات الوقت شركاء اقتصاديين للجزائر لذلك سعت الجزائر لكسب رهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا المبحث.

أولا: دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة له مسبباته ودوافعه، ولذلك تماشيا مع سياسة الانفتاح في إطار العولمة الإقتصادية التي تبنتها المنظمة العالمية للتجارة، وعليه فكان لزاما على الجزائر أن تواجه رهان الاندماج في الاقتصاد العالمي.

1_إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق رفع مستوى المبادلات التجارية الخارجية

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،يرافقه ارتفاع ملموس في حجم وقيمة المبادلات التجارية مع الخارج وذلك نظرا لتخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية وسياسات التقييد على الواردات وتنوي

الجزائر استغلال هذا التطور للرفع من إنتاجية ومردودية مؤسساتها تحت ضغط المنافسة الأجنبية خاصة في القطاع الخاص، هذا الأخير الذي تضع فيه الجزائر أمالا كبيرة للنهوض باقتصادها وذلك بوضع مشروع واسع للخوصصة يمكن المستثمرين أو العاملين بتسيير مختلف المرافق الحكومية بتحويل الملكية من الدولة إلى الشعب لتحقيق فعالية ونجاح أكبر.

بالإضافة إلى ذلك تسعى الجزائر من وراء هذا الانضمام إلى الرقي بعملية التصدير خارج المحروقات والاستفادة من خبرة وتجربة الدول المتقدمة في إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق الاحتكاك بها نتيجة رفع القيود التي كانت تحد من هذا التقارب.

2_تحفيز وتشجيع الاستثمار

يعتبر هذا المسعى الذي تأمل الجزائر في تحقيقه نقطة تحول مصيرية يتوقف عليها نجاح الإصلاحات الإقتصادية رغم المؤشرات الإقتصادية والمالية المتذبذبة في الجزائر فمن المحتمل جداً أن يتزايد حجم الاستثمار في الجزائر ابتداءً من الاستثمار الحكومي وذلك لكون السوق الجزائرية سوقاً واعدة ذات طابع استراتيجي مهم جداً.[1]

- تطمح الجزائر من خلال الدخول في النظام التجاري العالمي في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها:
- رسم سياسة اقتصادية وتجارية في ظل نظام إقتصادي خال من اليود.
- الحصول على الامتيازات الممنوحة للدول النامية.
- خطوة للخروج من الأزمة الإقتصادية التي تتخبط فيها.
- إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين دون تمييز وترقية العلاقات التجارية الدولية.
- إصلاح النظام الجبائي لكلي يكون حافزاً للمؤسسات الإنتاجية حتى تقوم بالدور المنتظر منها.
- إصلاح النظام الجمركي وإلغاء الحوافز التي تعرقل قيام نظام حر للمبادلات الدولية.

[1] غلاب نعيمة وزينات دراجي: انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، أفريل 2002، ص137 – 138.

- تحرير تجارة الخدمات.
- خوصصة المؤسسات العمومية التي تعاني من مشاكل خطيرة تهدد بقاءها
- فتح المجال أمام المنتجين لتصريف منتجاتهم في ظل نظام تنافسي داخل السوق الحرة.

ثانيا: انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

1_ الانعكاسات على القطاع الصناعي

تملك الجزائر موارد اقتصادية وبشرية هامة ولها سوق استهلاكي آخذ في التوسع، من جهة أخرى يشمل القطاع الصناعي الجزائري حوالي 23.000 مؤسسة تنقسم إلى 125 مؤسسة عمومية وطنية، 1247 مؤسسة عمومية محلية و1000 مؤسسة خاصة تشغل أكثر من 20 عاملا و22000 مؤسسة تشغل أقل من 20 عاملا [1]هذا ما يجعلها في موقع متميز على المدى البعيد، ومع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يتوقع حدوث الانعكاسات التالية على هذا القطاع.[2]

أ. الانعكاسات الإيجابية

ينتظر أن يكون لتحرير التجارة وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة عدة تأثيرات إيجابية على القطاع الصناعي في الجزائر نذكر منها:

- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسة الصناعية تحت ضغط المنافسة الدولية
- توفر سلع صناعية تتمتع بجودة عالية وتكاليف منخفضة.
- تطوير الجهاز الإنتاجي الجزائري بالاستثمار الأجنبي المباشر وخلق مجالات إنتاج جديدة مما يؤدي إلى وجود مناصب عمل وبالتالي خفض معدل البطالة لرفع مستوى الصناعة الجزائرية.

[1] محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، نفس الملتقى السابق، ص 342.
[2] برومكس، الجزائر اليوم، ماي 2001، ص 13.

ب. الانعكاسات السلبية

إن المؤسسات الجزائرية ليس لها القدرة في الوضع الحالي على دخول المنافسة الدولية وذلك راجع للأسباب التالية:

- ضعف المؤسسات الصناعية الجزائرية في مجال التسويق.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- قلة رشاد المسيرين وضعف الرقابة في المؤسسات الإنتاجية.
- تأخر التكنولوجيا المستعملة.
- إختلال التوازنات المالية في المؤسسات.

وعلى ضوء هذه المعطيات فإن النتائج قد تكون خطيرة على الاقتصاد الوطني عامة وعلى القطاع الصناعي بصفة خاصة نذكر منها:

- عدم قدرة المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات الأجنبية.
- عدم صمود المؤسسات الوطنية في ميدان المنافسة مما يؤدي إلى فشلها وبالتالي إيقاف نشاطها

2- الانعكاسات على قطاع المحروقات

إن المنتجات البترولية والغازية غير مشمولة ضمن اتفاقيات السلع بالمنظمة العالمية للتجارة هذا يعني أن 95% من صادرات الجزائر لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام.[1]

وتجري في الوقت الحاضر محاولات حثيثة زيادة على الضغوط الكبيرة المفروضة من طرف الشركات النفطية العملاقة متعددة الجنسيات لإدراج مجمل نشاطات فرع الخدمات المتعلقة بالطاقة أي: التنقيب، الاستخراج، الإنتاج، النقل، التسويق والتسيير في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والتي تشمل 160 قطاع نشاط إقتصادي، أي عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستجد نفسها مجبرة على معاملة سوناطراك مثلما تعامل غيرها من الشركات النفطية العملاقة وإذا نجحت مساعي إدراج قطاع الطاقة في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وانضمت الجزائر إلى *OMC* فإن مداخيل الجزائر المتأتية من

[1] شايب فاطمة الزهراء، تحديات التحرير الاقتصادي، مرجع سابق، ص 331.

المحروقات ستعرف اضطرابا لا أحد يدري مداه ناهيك عن عجز سوناطراك عن منافسة الشركات العملاقة في مجال الطاقة.[1]

3-الانعكاسات على القطاع الزراعي

من أهم نتائج جولة بأورغواي تخصيص الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية ويكون هذا الدعم عن طريق الإعفاءات الضريبية أو عن طريق مبالغ تخصص في ميزانية الدولة فتقدم كإعانات لفلاحين وتعتبر الجزائر من الدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية والغذائية لذا فإن إجراءات المنظمة التي تهدف إلى رفع الحواجز على المبادلات التجارية وإزالة العراقيل التي تمنع تحرير التجارة العالمية وتخفيض الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية وإذا ما طبقت على الجزائر فإن نتائجها ستكون حتما سلبية على القطاع الزراعي في الجزائر وعلى مستقبله.[2]

4-الانعكاسات على قطاع الخدمات

تشكل تجارة الخدمات 20 % من التجارة العالمية ونظرا لأهميتها المتزايدة في الاقتصاد العالمي تم إدراجها ضمن اتفاقات التجارة العالمية من خلال الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والتي تعتبر من أهم نتائج جولة الأورغواي والتي تحدد القواعد العامة للسياسات التي تتحكم في أسواق الخدمات وسوف نحاول توضيح انعكاسات انضمام الجزائر على قطاع الخدمات المالية والمصرفية وعلى باقي القطاعات الخدماتية الأخرى.

أ-القطاع المالي والمصرفي

مازال القطاع المالي والمصرفي في الجزائر من القطاعات العمومية المسيرة من طرف الدولة ولكن بمجرد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وجب تحرير هذا القطاع استنادا إلى مبادئ الاتفاقية العامة للخدمات، وهذا ما قد يؤدي إلى:

- تطور وانتعاش هذا القطاع بدخول المؤسسات المالية الأجنبية التي تمتاز بخبرات عالية في هذا الميدان يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الوطنية.

---

[1] جريدة الخبر، العدد 3726، الصادرة بتاريخ 13 مارس 2003، ص 3.

[2] شايب فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 330.

- تحسين مستوى الخدمات المقدمة وفقا لقانون المنافسة لكن أمام المستوى العالي لأداء من طرف المؤسسات المالية الأجنبية فإن مؤسساتها قد تعجز عن المنافسة وهذا ما يدفعها إلى الدخول في أنشطة تتسم بالمخاطرة للهروب من المنافسة الأمر الذي يعرضها إلى الخسارة والإفلاس.

ب-القطاعات الخدماتية الأخرى

ويقصد بالخدمات الأخرى قطاعات: النقل، الاتصال، السياحة...إلخ وسوف يؤدي تحرير تجارة هذه الخدمات إلى منافسة في السوق المحلي نظرا لصعوبة منافسة الخدمات الجزائرية لخدمات الدول المتقدمة، ففي مجال الاتصال على سبيل المثال فيلزم الاتفاق الموقع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتوفير شروط ومحيط عمل مربح لموردي الخدمات الأجانب المسموح لهم بممارسة أنشطة خدمته في إقليم الدولة المعنية ومنحهم نفس الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للموردين المحليين دون تفرقة أو تمييز وذلك بالنسبة لكل القطاعات التي تلتزم الدولة بتحريرها، وفي مجال النقل الجوي فيستثني الاتفاق الموقع في مجال الخدمات حقوق النقل الجوي المنظمة باتفاقيات ثنائية من الالتزامات الهامة التي جاءت في نصه بينما يقضي نفس الاتفاق بتطبيق أحكامه على خدمات النقل الجوي مثل إصلاح وصيانة الطائرات، خدمة تسويق النقل الجوي. ..إلخ. وذلك مع إمكانية تطبيق أحكام الاتفاق على كل قطاع النقل الجوي حقوقا وخدمات بعد جولات تفاوضية أخرى[1]

تؤكد الإحصائيات أنه لا يوجد حاليا أي دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة غير منظمة إلى تجمع إقتصادي إقليمي أو جهوي، لذلك كان على الجزائر وهي على أبواب الانضمام إلى هذه المنظمة أن تفكر جديا في السعي إلى إقامة تكتلات إقليمية أو تفعيل تكتلات هي منضمة إليها للإسفاد من الاستثناء التي تمنحها *OMC* للتجارة البينة للدول النامية ولعل من أهم التكتلات التي يجب على الجزائر تفعيلها اتحاد المغرب العربي [2].

[1] محمد قويدري، مرجع سابق، ص 344 – 345.

[2] سليمان ناصر، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، نفس الملتقى السابق، ص 342.

المبحث الثالث: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

ان حاضرنا الذي نعيش فيه مليء بالتغيرات الاقتصادية وخاصة التكنولوجية، وأصبح يتميز بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشمولية. وبفرض تشكيل اقطاب اقتصادية وسياسية. كبرى والمنافسة التي تتوسع شيئا على حساب البلدان التي تعرف تأخر في تصدير هياكلها وتكفيها بشكل سريع لمواجهة التحولات الجارية والمرتقبة للاقتصاد العالمي.

لذا سنتطرق في هذا المبحث الى لمحة عن واقع الشراكة الاوروبية في ظل الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر ثم نتطرق الى افاق الشراكة الاوروبية.

المطلب الاول: واقع الشراكة الجزائرية الأوربية في ظل الاصلاحات الاقتصادية

منذ الثمانينات بدأت الجزائر في اتباع تصحيحات لمسارها الاقتصادية حيث تنصب هذه البرامج التصحيحية بشكل رئيسي على تقليص حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الخوصصة وسياسة التحرير الاسعار واصلاح النظام البنكي والمالي. اذ تسعى الجزائر جاهدة للتفاوض والمنافسة للحصول على أفضل العقود سواء تعلق الأمر بقطاع المحروقات او غيره. ويمكن حصر الإجراءات المتعلقة بالإصلاحات المطبقة على المؤسسات الاقتصادية في أربعة عناصر رئيسية هي: سياسة إعادة الهيكلة، الخوصصة، دعم الاستثمار وتأهيل المؤسسات الوطنية، والتي تتمثل فيما يلي[1]:

أولا: سياسة إعادة الهيكلة: الاصلاح الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها لقد بدأت عملية إعادة الهيكلة في الثمانيات. وتضمن الإجراءات التالية إعادة الهيكلة الصناعية. وأخيرا إصلاح ميزانية المؤسسات.

من دراستنا للمشروع الوزارة لإعادة هيكلة الصناعية والمساهمة الصادرة في عام 1995.يتضح لنا ان هذا المخطط يدور حول ثلاثة محاور رئيسية هي:

- المجلس الوطني للمساهمات

[1] عبد الله بن بعية، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز الدراسات للنشر الوحدة العربية ،تقرير خاص بالوزارة المالية، سنة 2001،ص 360.

- المجتمعات (الهولدينغ)
- الشركات الفرعية

ثانيا: الخوصصة: تم تبين هذه السياسات من طرف الحكومة الجزائرية منذ التسعينات وفيما يلي نتطرق الى اهم ما قامت به في هذا المجال:

أ-تطبيق الخوصصة: لجات الجزائر الى الخوصصة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي بهدف زيادة القدرة الانتاجية، إذا صادقت على القانون في 1995\9\26 من خلال الامر (20\15) وفقا لما جاء به الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

تعتبر الخوصصة مجموعة الإجراءات التي تتبعها السلطة قصد التخلي جزئيا او كليا عن المؤسسات العمومية لصالح الخواص سواء كانوا وطنين او أجانب، ولقد أكد القانون على وجوب:

ب-انشاء إدارة تتكفل بالخوصصة

ج-تحديد المعاير التي تسمح باختيار إجراءات تحويل الأسهم

د-حماية مصالح العمال

ثالثا: دعم الاستثمار: قامت الجزائر بإدخال تعديلات جديد على تشريعاتها وأنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار، فأصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من الحوافز والتشجيعات. كما قامت بإعادة النضر في أنظمتها الادارية المتعلقة بالاستثمار، فأصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من الحوافز والتشجيعات، كما قامت بإعادة النظر في انظمتها الجبائية والجمركية. الاجتماعات المتعلقة باليد العاملة. وتمثلت أهم التطورات التشريعية الإدارية التي انجزتها الجزائر في: [1]

أ-القانون الجديد دعم الاستثمار: صدر قانون الاستثمار في الجزائر في 1993و تضمن مجموعة من الاجراءات التشجيعية والاعفاءات الضريبية التي جعلته من بين أفضل قوانين الاستثمار في البلدان العربية ويتضمن هذا القانون المحاور الرئيسية التالية:

[1] الجريدة الرسمية المتعلقة بقانون الاستثمار. على الموقع: *htp.//www.joradp.dz/tr VA2002 ,D06 ,pdf* اطلع عليه يوم 28جانفي2018، على الساعة 15:20.

-حرية الاستثمار: هي حرية يقوم بها كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم في ذلك البلد يمكنه التصريح على مشروع استثماري

- حماية وضمان الاستثمار: تنص على المساواة بين المستثمرين أيا كانت جنسياتهم أو قطاعات نشاطهم وعل حقهم في تحويل الارباح رأس المال.

-مساعدة ودعم الاستثمار: ينص قانون الاستثمار على تقديم حوافز. تشجيعات وإعفاءات عام. كما يتضمن انظمة وحوافز خاصة تمنح الى المشاريع التي تتوجه الى مناطق ترغب الدولة في تنميتها او في توسيع افاقها الاقتصادية. وهناك حوافز خاصة ب المناطق الحرة. كما يمكن ان تمنح حوافز اتفاقية بين الدولة والمستثمر[1].

ب. وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (فرنسية تكتب): أنشأت الوكالة لتكوين المخاطب الوحيد للمستثمر. فتقدم له الشروح وتمنحه المساعدة والدعم حسب طبيعة المشروع. كما تعمل الوكالة على الترويج للقروض الاستثمارية

ج-النظام الجبائي: يتضمن البنود التالية: الضريب على الدخل تتراوح بين الصفر الي 40 %من المداخيل التي تتجاوز 60.000 دج. أما الشركات فتدفع ضريبة على أرباحها الصافية بنسبة 30%. الضريبة على النشاط المهني 2.55 %

د_ النظام الشبه جبائي: يتمثل أساسا في مساهمة أرباب العمل في النظام الاجتماعي ويعادل 24 %من الكتلة الإجمالية لأجور.

هـ-التشريع الاجتماعي: يتعلق هذا التشريع بالعلاقة بين الدولة ورب العمل والعمال بالنسبة لليد العاملة المحلية، بحيث يبرم العقد بحرية مع العامل من دون تحديد المدة. أما العامل الاجنبي يحتاج إلى إجازة عمل إذا تجاوز عقد ثلاثة أشهر. وتمنحه المصالح المختصة رخصة تتراوح مدتها بين 03 أشهر وسنتين قابلة للتجديد.

[1] تقرير صادر عن وكالة ترقية الاستثمار، على الموقع: *www.andi.dz/index,php/or.*اطلع عليه يوم 16مارس2018، على الساعة 21:30.

رابعا: إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية: تهدف إلي تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة، باعتبار المنافسة ستكون شديدة مستقبلا بعدما سيتم إلغاء أدوات الحماية التي تستفيد منها حاليا المؤسسات العمومية.

المطلب الثاني: دوافع الشراكة الجزائرية الأوربية

يمكن اختصار الدوافع الاستراتيجية للمؤسسة الجزائرية رغم اختلافها حسب النظرة الخاصة لكل مؤسسة بسبب الاختلاف في مجال النشاط. الا انه هناك دوافع تتفق فيها المؤسسات والتي تتمحور في الخطوط العريضة التالية:

1_الشراكة كاستراتيجية للبقاء في السوق ومواجهة المنافسة

المؤسسات الجزائرية وفي ظل الانفتاح الاقتصادي لا تملك مؤهلات المنافسة امام مؤسسات دخلت السوق او ستدخل السوق في غياب المؤهلات التنافسية. لذا ما على المؤسسة الجزائرية في هذه المرحلة سوى اختيار منهج الشراكة من اجل البقاء في السوق وتجنب المنافسة القوية. وهذا ما يعرف بمفهوم الاستراتيجية العلاقية حيث انه في بعض الحالات يكون الهدف من المناوبات الاستراتيجية تجنب المنافسة والمواجهة من اجل البقاء في السوق.

2_الشراكة كاستراتيجية للبقاء في السوق ومواجهة المنافسة

المؤسسات الجزائرية وفي ظل الانفتاح الاقتصادي لا تملك مؤهلات المنافسة أمام مؤسسات دخلت السوق أو ستدخل السوق في غياب المؤهلات التنافسية. لذا ما على مؤسسة الجزائرية في هذه المرحلة سوي اختيار منهج الشراكة من أجل البقاء في السوق وتجنب المنافسة القوية. وهذا ما يعرف بمفهوم الاستراتيجية العلاقية حيث أنه في بعض الحالات يكون الهدف من المناورات الاستراتيجية تجنب المنافسة. والمواجهة من البقاء في السوق

3_ اندماج المؤسسة في السوق العالمي

تعتبر الشراكة الأجنبية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية وسيلة مهمة للاندماج في السوق العالمي في وقت أصبح العالم على شكل سوق كبير. لذلك على المؤسسة الجزائرية الدخول في شراكة من أجل الحصول على مؤهلات تنافسية وفق المقاييس العالمية وتحقيق الاندماج في حيوية العولمة الاقتصادية.

لكن من أجل النجاح في الاندماج على الدولة وضع استراتيجية للشراكة. وتحديد القطاع الاستراتيجي. ومن ثم النواة الاستراتيجية حيث تصب فيها عقود الشراكة من أجل تطور هذه النواة التي تكون لها الأثر الكبير على الاقتصاد الوطني ودمج المؤسسات المحلية في السوق العالمي

4_ اكتساب التكنلوجيا والتحكم فيها

إن التطور التكنلوجي عامل مهم في تطوير المؤسسة الجزائرية التي تفتقد إليه كثيرا ويلعب دور مهم في التحسين من جودة المنتوج والمدة والزيادة في المردودية وتطوير أساليب الترويج والتخفيض من التكاليف. كما يعطي للمشارك المحلي حق الملكية والأسرار التقنية (براءات الاختراع والعلامة التجارية) التي تعتبر محمية من طرف القانون. ويتطلب اكتساب التكنلوجيا تكاليف باهظة وإمكانية ضخمة. لهذا على المؤسسة الدخول في شراكة من أجل الحصول عليه كاستراتيجية مستقبلة

5_ الشراكة كاستراتيجية للنمو[1]

عمدت بعض المؤسسات الجزائرية إلي عقد الشراكة من عقد الشراكة مع المؤسسات أجنبية من أجل النمو والتوسيع. وعلى سبيل المثال: مؤسسة صيدال التي وضعت استراتيجية النمو والتوسيع في التوسيع في السوق المحلية والعالمية. وكذلك مؤسسة سيم التي تنشط في العجائن والدقيق بطاقة إنتاجية قدرها 150 طنا يوميا. كما لها شركات تعمل في مجالات مختلفة[2]

6_الشراكة كاستراتيجية للرفع من القدرة المالية

إن الإمكانية المالية أحد الدعائم الكبرى للنجاح وتحقيق استثمارات والتوسيع في السوق وزيادة المردودية ونتيجة للضعف الكبير الذي تعاني منه المؤسسات الجزائرية في هذا المجال حيث الكثير من المؤسسات العمومية كانت ولازالت تعاني من المديونية

7_ الشراكة كاستراتيجية لتحسين قدرة التنافسية: المنافسة شعار اقتصاد السوق. والمؤسسات القوية والناجحة في العالم هي التي تملك القدرة تنافسية كبيرة. ومنه لجأت المؤسسة الجزائرية إلي الشراكة لغرض الرفع من القدرة التنافسية في مجال الجودة. والتخفيض من التكاليف...إلخ

[1] يوسف بالمختار، استراتيجية بين المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج نيل شهادة الدولة في الادارة والتسيير، 2007، ص25.
[2] تقرير لوزارة الصناعة جانفي 2003.

خلاصة

تناو لنا في هذا الفصل الإطار النظري للتجارة الخارجية، حيث تم التطرق لمفاهيم التجارة الخارجية وأهم النظريات التي تفسرها، حيث أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي وتفسر التبادل الواقع ما بين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه، بينما تهمل التبادل ما بين دول الشمال فيما بينها، غير أنها تسمح بإعطاء نظرة ايجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بالتجارة الدولية، وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، أما الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فإنها تفسر الجزء الثاني من التبادل الدولي والمتعلق بالعلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم والى تشابه الأذواق والى تنوع المنتجات.

كما توصلنا إلى أن للشراكة الأورو جزائرية التي أقيمت سنة2002، كان هدفها تحقيق منافع لكلا الطرفين، كإقامة منطقة تبادل الحر وإلغاء الحواجز الجمركية، فهي قبل كل شيء توافق للمصالح بين البلدان الأوروبية والجزائرية وخاصة تدعيم فرص التجارة الخارجية، إلا أن الواقع الاقتصاد الجزائري لا يملك نظرة استراتيجية حول نتائج هذه الشراكة رغم ما تمتلكه الجزائر من وسائل وإمكانيات مادية وبشرية وثروات طبيعية تؤهلها للاستفادة لعقود الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني

واقع التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوربي

تمهيد

سوف نحاول من خلال هذا الفصل اسقاط ما تم تناوله سابقا في الجانب النظري فيما يخص واقع التجارة الخارجية من خلال دراسة تطور التجارة الخارجية بالجزائر مع بلدان العالم ثم نعرج لتطور التجارة الخارجية مع الاتحاد الاوروبي من خلال تحليل تطور الميزان التجاري والصادرات والواردات ثم نتطرق إلى آثار التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني لنختم الفصل بالآفاق المستقبلية لتطور التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية هي:

المبحث الاول: تطور التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوربي خلال الفترة(2006-2016)

المبحث الثاني: آثار التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوربي على الاقتصاد الجزائري

المبحث الاول: تطور التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوربي خلال الفترة(2006-2016)

لقد عمدت الجزائر خلال مسيرتها التنموية الى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى ثم احتكارها في مرحلة ثانية ثم تحريريها في السنوات الاخيرة وهذا بعد تخلي عن النظام التخطيط المركزي وتبني اقتصاد السوق، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تطور الميزان التجاري وكذا تطور الصادرات والواردات خلال الفترة(2006-2016) للجزائر مع الاتحاد الأوربي.

المطلب الاول: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2006-2016)

في هذا المطلب سوف نقوم بتحليل تطور الميزان التجاري الجزائري لتغطية الصادرات والواردات بصفة عامة، ثم تحليل تطور الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2006-2016).

أولا: تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2006-2016)

الجدول رقم (06): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2006-2016)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2006	21456	54613	33157	%255
2007	27631	60163	32532	%218
2008	39479	79298	39819	%201
2009	39294	45194	5900	%115
2010	40473	57053	16580	%141
2011	74247	73486	26242	%156
2012	50376	71866	21490	%143
2013	54852	65917	11065	%120
2014	51549	66985	15436	%129
2015	51702	34668	-1703	%63.6
2016	46727	28883	-17844	%61.8

المصدر: تقارير بنك الجزائر والنشرات الاحصائية من 2006 إلى 2016.

الشكل رقم(01): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2006-2016)

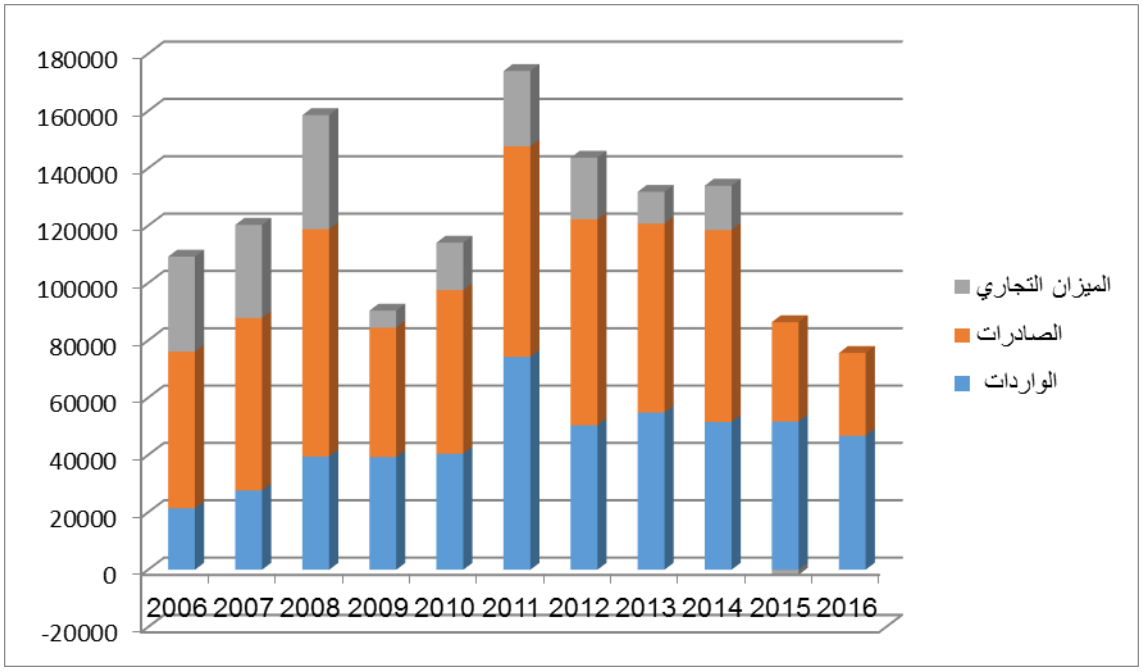

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين يتضح لنا أنا الميزان التجاري قد حقق فائضا تجاربا خلال الفترة2006- 2014 وبرجع ذلك لزيادة حصيلة الصادرات النفطية، التي تعود بدورها إلى ارتفاع مستمر في أسعار البترول وتخطيها عتبة 100 دولار أمريكي للبرميل، إضافة إلى زيادة حصة الجزائر في السوق النفطية، كما نلاحظ أيضا أن نسبة التغطية بلغت ذروتها سنة2006 حيث غطت الصادرات بما فيه الكفاية، إذ بلغت 255%، ثم عاودت الهبوط سنة 2009.

- أما في سنة 2007 فقد انخفض الفائض في الميزان التجاري إلى 32532 مليون دولار، وجاء ذلك نتيجة زيادة الصادرات بمعدل10.6 % مقابل زيادة أكبر في قيمة الواردات بمعدل28.78 %تقريبا، مما انعكس ذلك سلبا على معدل التغطية وتدهور إلى218 %.
- وفي سنة 2008 عرفت الصادرات زيادة بمعدل80.31 %، وذلك بزيادة تقدر ب 19135 مليون دولار، كما عرفت الواردات معدل ارتفاع يفوق الزيادة في الصادرات حيث بلغت سنة 2008 قيمة قدرها39479 مليون دولار بمعدل ارتفاع88.42 % مما أدى إلى تراجع في بنسبة تغطية الواردات التي وصلت إلى201 %.
- أما سنة 2009 حصل انخفاض كبير في قيمة الصادرات متأثرة بتراجع أسعار البترول إلى ما دون 40 مليون دولار للبرميل، خلال هذه السنة، نتيجة حدوث الكساد الناجم عن الأزمة المالية

الأمريكية، حيث بلغت 45194 مليون دولار بمعدل تراجع يقدر ب % 43 وذلك مقابل تراجع محدود في قيمة فاتورة الواردات التي قدرت ب 39294 مليون دولار، وبمعدل انخفاض لا يتعدى 47%مما أدى إلى تراجع رصيد الميزان التجاري إلى 5900 مليون دولار وتراجعت نسبة التغطية إلى115 %

- أما في سنة 2011 فقد سجلت الصادرات زيادة قدرها 16436 مليون دولار أي بمعدل8.28 %ببنما لم تتجاوز الزيادة في قيمة الواردات 6774 مليون دولار، متأثرة بانخفاض قيمة اليورو في 2013، حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 11065 مليون دولار، حيث بلغت أسواق الصرف الأجنبي بنسبة20 % مقابل الدولار بين نهاية 2009 ومطلع جوان 2010 في ذروة أزمة الديون السيادية.
- وفي سنة 2013 بلغت الصادرات الجزائرية 65917 مليون دولار، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت الى 54852 مليون دولار مقارنة مع سنة 2012، مما يفسر زيادة في الواردات وانخفاض الصادرات المسجلة خلال نفس الفترة؛ كما بلغت نسبة% 120 التغطية في سنة 2013مقابل 115%سنة 2012 مما أدى إلى وجود فائض في الميزان التجاري خلال التسعة أشهر من عام 2013 بحوالي مليون دولار بانخفاض قدر ب48.5 % مقابل 21490 مليون دولار لسنة 2012.
- أما في سنة 2014 حققت الجزائر فائضا يقدر ب 15436 مليون دولار، حيث وصلت قيمة الصادرات إلى 66985 مليون دولار، مقابل 51549 مليون دولار من الواردات مما يفسر زيادة في قيمة الصادرات وانخفاض معتبر في قيمة الواردات مقارنة مع سنة2013، حيث وصلت قيمة التغطية 129%والسبب الرئيسي هو تراجع المعتبر في قيمة الواردات أثناء هذه الفترة بسبب سياسة منع الاستيراد التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال الأشهر الأولى من سنة2014.
- وفي سنة 2016 فقد بلغ العجز التجاري للجزائر 15,04مليار دولار خلال التسعة اشهر الاولى من 2016 مقابل عجز ب 12,53مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015, أي بارتفاع للعجز ب 2,51مليار دولار (20,03-%) كما تراجعت الصادرات إلى 20,04 مليار دولار مقابل 26,93 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015 أي بانخفاض حوالي 6,9 مليار دولار (25,57-%).

ثانيا: تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2006-2016) مع الاتحاد الأوربي الأوربي

الجدول رقم(07): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2006-2016) مع الاتحاد الأوروبي -
الوحدة/مليون دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري	17021	12406	20261	2414	7305	12691	13464	14191	14223	8746	5054

المصدر: **من إعداد الطالب اعتمادا على المركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجمارك CNIS**

- www.commerce.gov.dz/ar/statistique-du-commerce-exterierur-en-jannvier-2017

الشكل رقم(02): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2006-2016) مع الاتحاد الأوروبي

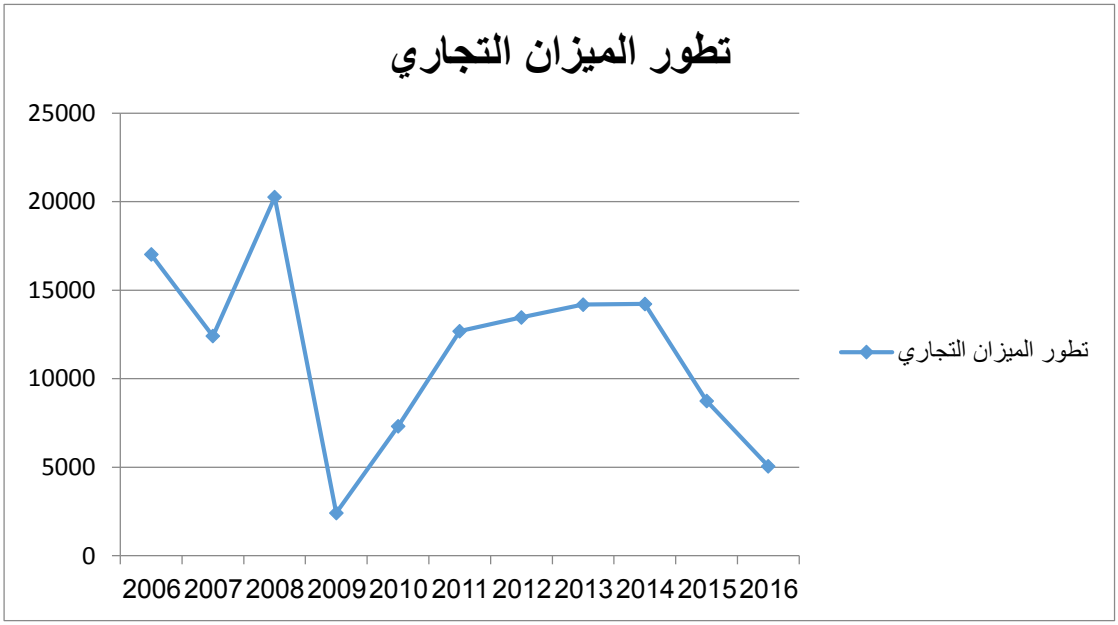

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائضا خلال الفترة2006-2014 ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع مداخيل الصادرات الجزائرية إلى أوروبا والتي تتشكل بنسبة 96% من المحروقات والتي عرفت أسعارها ارتفاعا كبيرا في الأسواق الأوروبية ولكون مدخلات الجزائر من الصادرات سيتم تسعيرها بالدولار الأمريكي، ببنما تسديد وارداتها في الشق الأكبر يكون بالعملة الأوروبية، وباعتبار أن الاتحاد الأوروبي يحظى بالنصيب الأوفر من الواردات الجزائرية والمرشحة للارتفاع أكثر

باكتمال المراحل التدريجية لتطبيق بنود اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، وبتطبيق جل الالتزامات فهذا يعني أن أي تدهور لسعر صرف الدولار مقابل اليورو سيكون له انعكاسين على الطرف الجزائري.

_ارتفاع فاتورة الواردات من الاتحاد الأوروبي.

_تعميق الارتفاع نتيجة للهامش المضاف خلال تسوية عمليات التسديد باليورو.

وتراجعت الصادرات إلى 20,04 مليار دولار مقابل 26,93 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015 أي بانخفاض حوالي 6,9 مليار دولار (25,57-%) وبالنسبة للواردات، فتقلصت أيضا لكن بوتيرة اقل مقارنة بتلك الخاصة بالصادرات التي استقرت عند 35,08 مليار دولار، مقابل39,46 مليار دولار, أي بانخفاض حوالي 4,4 مليار دولار (11,1-%)

وتضمن الصادرات تغطية الواردات في حدود 57 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من 2016 مقابل 68 %خلال نفس الفترة من 2015. وبلغت قيمة الصادرات من المحروقات التي تمثل 93.73% في المائة من مجموع الصادرات 18,789 مليار دولار مقابل 25,489 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015 بانخفاض 6,7 مليار دولار (26.6-%)

المطلب الثاني: تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2006 الى غاية 2016

أولا: هيكل الصادرات الجزائرية

ترتبط التجارة الخارجية بالسوق العالمية سواء تعلق الأمر بالواردات من المواد الغذائية والمواد المصنعة ونصف المصنعة. ..الخ أو بالصادرات والمتمثلة في الصادرات النفطية والغير نفطية وهذه الأخيرة يمكن لمس بعض جوانبها من خلال الجدول التالي:

الجول رقم(08): تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2006 الى غاية 2016.

السنوات	إجمالي الصادرات	المحروقات	خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الاولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2006	54791	53608	1183	73	195	828	_	44	43
2007	60916	59605	1311	92	153	988	_	44	43
2008	79146	77192	1954	121	340	1390	_	69	34
2009	45477	44411	1066	113	170	692	_	25	49
2010	57762	56143	1619	3805	165	1089	_	27	33
2011	73802	71662	2140	357	162	1495	_	36	16
2012	72620	70571	2048	314	167	1519	_	30	18
2013	65823	63662	2161	402	108	1608	_	25	18
2014	61172	58362	2810	323	110	2350	_	15	10
2015	34668	32699	1966	235	106	1693	_	19	11
2016	28883	27102	1781	327	84	1597	_	53	08

المصدر: تقارير بنك الجزائر والنشرات الاحصائية من 2006-2016

- www.bank-of-algeria.dz les PDF/rapport arabe.pdf

الشكل رقم(03): اجمالي الصادرات من 2006-2016

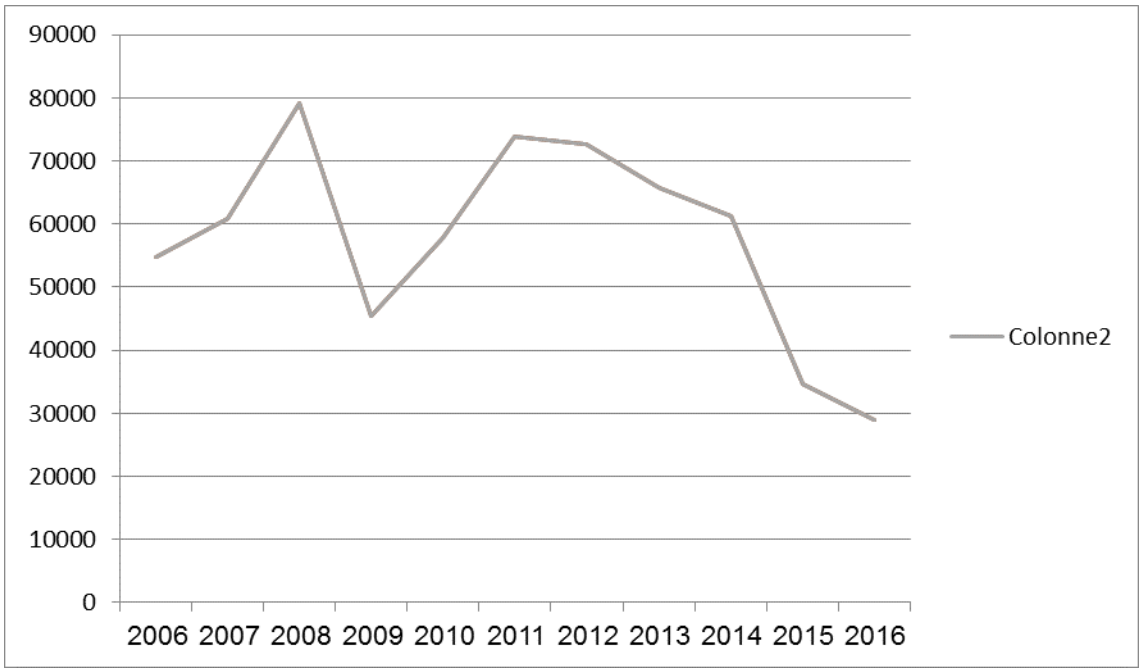

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات جد ضعيفة، وهذا راجع أن الجزائر تعتمد على قطاع واحد وهو المحروقات، حيث سجلت قيمة 1183 سنة 2006، ثم تطورت هذه القيمة إلي أن وصلت 2810مليون دولار أمريكي سنة 2014، أي ما يعادل 4.59% من اجمالي الصادرات، ولاتزال هامشية سنة 2016 بنسبة 6.16% فقط من اجمال حجم الصادرات، أي ما يعادل 1.78مليار دولار أمريكي مع تسجيل انخفاض بنسبة 9.55% مقارنة مع 2015.

أما اجمالي الصادرات من قطاع المحروقات طوال فترة الدراسة من 2006إلى 2016 تراوحت نسبتها بين 97.8% و93.84% من الاجمالي العام للصادرات وبالتالي تتميز صادرات الجزائر بتركيزها على قطاع المحروقات.

وتراجعت الصادرات إلى 20,04 مليار دولار مقابل 26,93 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015 أي بانخفاض حوالي 6,9 مليا دولار (25,57%).

وبالنسبة للواردات، فتقلصت أيضا لكن بوتيرة اقل مقارنة بتلك الخاصة بالصادرات التي استقرت عند 35,08 مليار دولار, مقابل39,46 مليار دولار, أي بانخفاض حوالي 4,4 مليار دولار(11.1-%)

وتضمن الصادرات تغطية الواردات في حدود 57 %خلال التسعة أشهر الأولى من 2016 مقابل 68 في المائة خلال نفس الفترة من 2015. وبلغت قيمة الصادرات من المحروقات التي تمثل93.73 %في المائة من مجموع الصادرات 18,789 مليار دولار مقابل 25,489 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015 بانخفاض 6,7 مليار دولار (26.3-%).

وبشأن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما ضعيفة 6.27%من الحجم الكلي للصادراتوالتي تراجعت ايضا الى 1,25 مقابل 1,44 مليار دولار (13.31-%) بين فترتي المقارنة.

ثانيا: تطور الصادرات الجزائرية مع الاتحاد الأوربي من 2006-2016

لقد تطورت الصادرات الجزائرية تطورا كبيرا مع الاتحاد الأوربي، وهذا ما نوضحه في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(09): تطور الصادرات الجزائرية مع الاتحاد الأوربي من 2006-2016

-الوحدة/مليون دولار

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات الاتحاد الأوربي	28750	29027	41268	23186	28009	37307	39797	42773	40520	25485	22976
	52.64	48.77	52.04	51.30	49.09	50.77	55.38	64.89	64.36	73.51	79.45

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجماركCNIS

www.commerce.gov.dz/ar/statistique-du-commerce-exterierur-en-jannvier-2017

الشكل رقم(04): تطور الصادرات مع الاتحاد الأوربي من 2006-2016

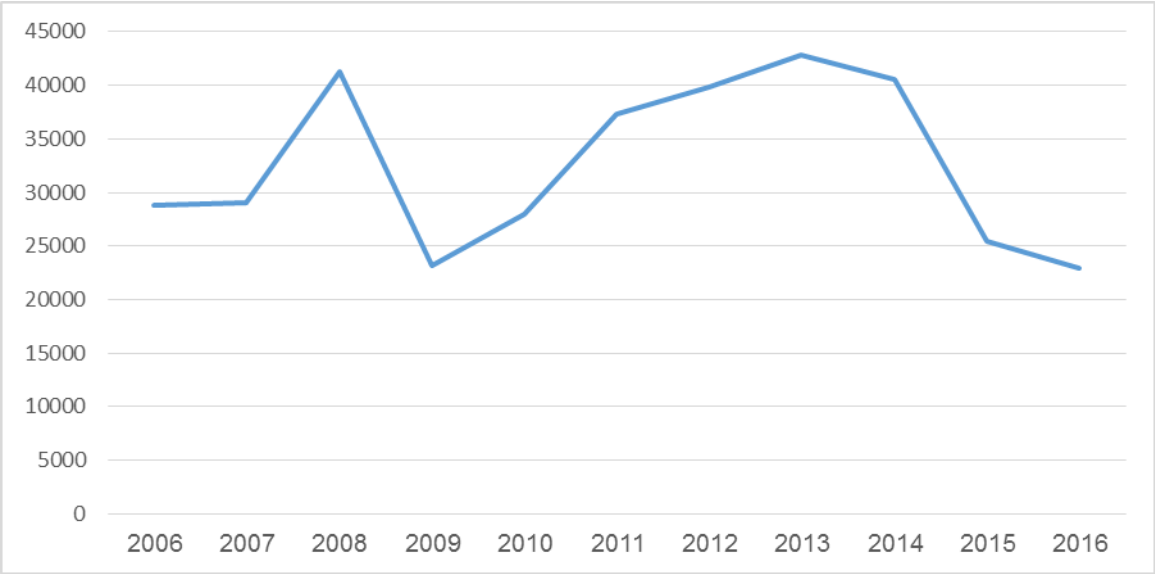

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ لنا أن الاتحاد الأوروبي يحتل مكانة هامة من مجموع صادرات الجزائر حيث انتقلت من 28750 مليون دولار سنة 2006، إلى ب 41246 مليون دولار وهي أقصى قيمة، لتبدأ في الانخفاض سنة 2009، حيث سجلت قيمة 23186مليون دولار، لترتفع مرة أخرى سنة 2011؛ 2012؛ 2013؛ بنسب مرتفعة على التوالي 50.77، 55.38، 64.89، كما نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2014إلى غاية 2015هناك انخفاض في الصادرات إلى الاتحاد الأوربي، النسب مرتفعة مقارنة بالصادرات الكلية حيث بلغت سنة 2014 نسبة 64.36 %، لتصل سنة 2016 نسبة 79.45%، وهذا راجع لزيادة الطلب من السلع الجزائرية في الاتحاد الأوربي.

المطلب الثالث: تطور واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي خلال الفترة 2006-2016

بدخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ فانه من المتوقع ان ترتفع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، نتيجة للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وللتأكد من ذلك نلقي نظرة تحليلية من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(10): تطور الواردات مع الاتحاد الأوربي من 2006-2016

الوحدة: مليون دولار

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي الواردات	21436	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	49732	51702	46727
قيمة الواردات مع الاتحاد الاوروبي	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28582	28692	16739	17922
نسبة الواردات مع الاتحاد الاوروبي	54.66	52.21	53.15	52.86	51.15	52.10	52.27	52.10	57.70	49.29	47.46

المصدر: **من إعداد الطالب اعتمادا على المركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجمارك CNIS**

www.commerce.gov.dz/ar/statistique-du-commerce-exterierur-en-jannvier-2017

الشكل رقم(05): تطور الواردات مع الاتحاد الأوربي من 2006-2016

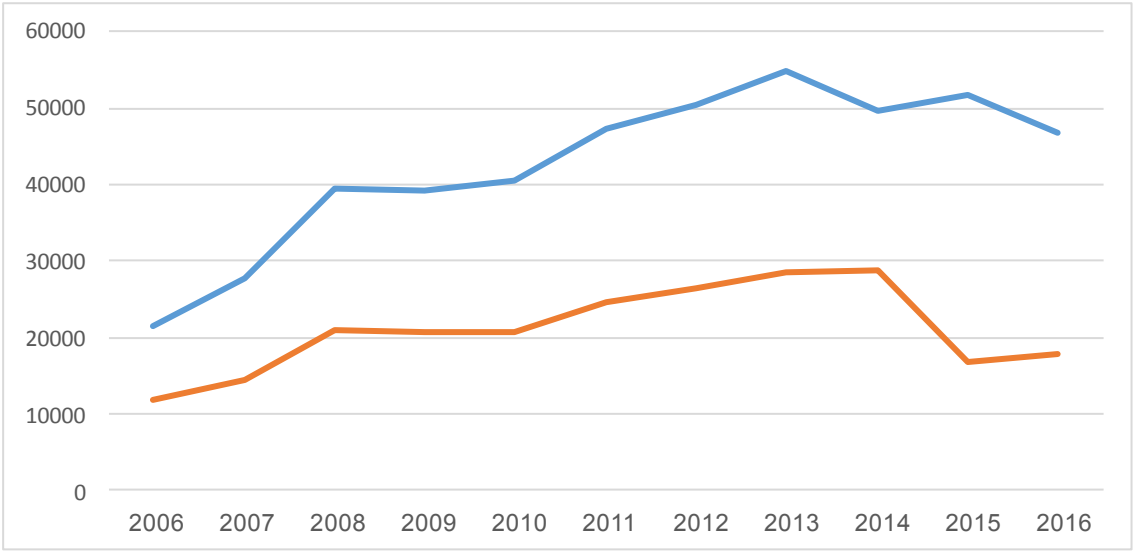

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

يتبين من نتائج الجدول والشكل السابقين: أنه بعد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية قد بلغ معدل نمو إجمالي الواردات سنة 2006 حوالي 21436 واستمرا في الارتفاع إلى غاية2008 حيث بلغت 39479، اي بزيادة تقدر ب 11848 مليون دولار مقارنة بعام2007 ، لتعرف الواردات في الجزائر سنة 2009 تراجعا طفيفا والذي يرجع إلى مجموعة الإجراءات التي قامت بها السلطات لحد من فاتورة ا لواردات والتي من أهمها:

- الإبقاء على منع استيراد السيارات القديمة
- تحديد قائمة الأدوية الممنوعة من الاستيراد والتي تنتج محليا.
- ضبط عمليات التجارة الخارجية مع تعميم استخدام الاعتماد المستندي.
- بالإضافة إلى زيادة الضريبة على بعض الواردات.

أما في سنة 2010 فعاودت الارتفاع تدريجيا إلى غاية وصولها قيمة 40473 مليون دولار، لتبقى أكبر قيمة سجلتها الواردات سنة 2014 لتبلغ 28692 مليون دولار مقارنة بالسنوات السابقة،

أما سنة 2015 فبلغت قيمة الواردات 25485، واستمر الانخفاض ليصل 22180 سنة 2016 وهذا الانخفاض مرده إلى إغلاق الموانئ ومنع الاستيراد من طرف الدولة خلال الأشهر الأولى من سنة 2016.

وبالمقارنة مع عام 2015، سجلت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي انخفاض بنسبة 12.97 % مجتاز من 25.48 مليار دولار أمريكي في 2015 إلى 22.18 مليار دولار أمريكي في عام 2016، كما نلاحظ انه ما كان متوقع تحقق حيث ارتفعت واردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وبلغت أقصاها سنة 2014 بقيمة 28692 مليون دولار وهي قيمة جد معتبرة وهذا ما يعكس الصورة على ان الجزائر غير مكتفية ذاتيا لتلبية حاجياتها من الاتحاد الأوروبي رغم انخفاض الواردات سنة 2015 ،2016 الان الاتحاد الأوروبي يبقى هو المستفيد من عملية الاستيراد.

المبحث الثاني: آثار التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوربي على الاقتصاد الجزائري

لمعرفة اثار التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري نحاول توضيح ذلك من خلال اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية، الذي يعد الركيزة الأساسية في التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي وفيما يلي نبرز اثار تلك الشراكة على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الأثار المترتبة على قطاع التجارة الخارجية

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي والتجاري الأول بالنسبة للجزائر. وبالتالي فإنه من الطبيعي ان تتأثر العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في مجال التجارة الخارجية مع دخول الاتفاق خير التطبيق. فإن ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية، هو المساهمة الكبير لصادرات المحروقات، حيث تمثل نسبة 97% من مجموعة صادرات الجزائر للعالم الخارجي، وخلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في اسعار البترول. الأمر الذي ساهم السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في اسعار البترول.[1] الأمر الذي ساهم بقدر وفير في رفع قيمة المبادلات التجارية، فرغم الارتفاع في قيمتها إلا أن حصتها من اجمالي الصادرات الجزائرية تراجعت نوعا ما، فبينما كانت تتراوح نسبتها بين 55 %و66% قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، أصبحت أقل من ذلك بعد دخول حيز التنفيذ، ففي سنة 2006 وصلت قيمة الصادرات الإجمالية إلى 28750مليار دولار، بينما بلغت الواردات11729 مليار دولار[2]، في حين لم تسجل سوى 48.77% سنة 2007 و49.09% سنة 2010. ويعود هذا التراجع إلى اتجاه الدول الأوروبية نحو تشجيع التبادل التجاري الداخلي خاصة مع أوروبا الشرقية ومجموعة العشر التي انضمت للاتحاد الأوروبي في ماي 2005، وفي المقابل فهو مؤشر ايجابي لقدرة الصادرات الجزائرية على الدخول والمنافسة في الأسواق العالمية غير الأوروبية، لكن هذه الحالة لم تعمر طويلا فسرعان ما استرجع الاتحاد الأوروبي هيمنته على الصادرات الجزائرية، مسجلة نسبة 54.55% سنة 2012، و64.11% سنة 2013، لتصل سنة 2016 نسبة 79.45%.

أما بالنسبة للتركيب السلعي، فنجد أن قطاع المحروقات ما زال يشكل من 97% إلى 98% من الصادرات الجزائرية العالمية و96%إلى 98% من الصادرات الأوروبية رغم الامتيازات التي كانت

---

[1] *Catrice-guessoumhenia, doctorante en science économique, analyse des flux commerciaux et financiers entre l'ue et le maghreb, université mohammed v-rabat, maroc.*

[2] المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2016،على الموقع: www.douane.gov.dz أطلع عليه2018/3/15

تحصل عليها الجزائر قبل عقد اتفاق الشراكة، والتي حصلت عليها بموجب عقد الشراكة، ويرجع سبب ذلك إلى صعوبة احداث تغير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني وبالتالي التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في الأجل القصير والمتوسط، إلا أنه يلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات سجلت نمو ملحوظ مند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مما يبعث بمؤشرات تنبئ بنجاح الشراكة، خصوصا في ما يتعلق بالسلع المتفق على تفكيك رسومها الجمركية[1].

وكذلك الشيء نفسه ينطبق على الواردات، فقبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كانت نسبة الواردات الأوروبية تفوق نسبة 55%، بينما سجلت نسب أقل من ذلك بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث بلغت 54.66% سنة 2006، في حين لم تسجل سوى 52.21% سنة 2007 و51.15% سنة 2010 و50.98% سنة 2012، أما سنة 2013 فبلغت 52.10%، وذلك رغم نمو قيمة الواردات الأوروبية إلا أن هذا النمو كان أقل من معدل نمو الواردات العالمية، وربما يرجع ذلك إلى منع الجزائر لواردات السيارات القديمة، وكذلك منع استيراد الأدوية المنتجة محليا، فهذين العنصرين كانا يشكلان رقم معتبر من حصة الواردات الجزائرية من السوق الأوروبية، لتسجل اعلى نسبة سنة 2014 بمعدل 57.70%، وهي أعلى نسبة وهذا راجع لانفتاح الاقتصاد الجزائري وزيادة الواردات من أوربا وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يلاحظ تزايد حصة الاتحاد الأوروبي من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2003 حوالي 104.07 مليون دولار لترتفع إلى 1178.2 مليون دولار سنة 2008 أي بنسبة 48.17 من اجمالي الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، ولكن رغم هذا الارتفاع إلا أن حجم الاستثمارات يبقى محدود ومتواضع مقارنة بالطموحات الجزائرية، ويرجع سبب ذلك صلابة القوانين المنظمة للاستثمار الخاص وعدم مرونتها، وبيروقراطية الإدارة الجزائرية، لتعاود الواردات في الانخفاض في 2015 و2016 بنسب 49.29% و47.46% وهذا راجع لمنع الحكومة استراد الكثير من السلع والخدمات من الخارج مما انعكس سلبا على الواردات؟.

وبالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري، الذي سجل فائضا قدره 17021 مليار دولار سنة 2006، إلا أنه مازال يعتمد على المحروقات، ويبقى الجهاز الإنتاجي ضعيفا جدا وغير متنوع. وإذا كنا بصدد الكلام عن العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاق الشراكة. فإن هذه

[1] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، على الموقع: https: //revues.univ-ouargla.dz **اطلع عليه يوم: 2018/3/10**

العلاقات لم يطرأ عليها تغيرات كبيرة، وبقيت تقريبا في نفس المستويات التي شهدتها قبل التصديق على الاتفاق. فالمبادلات مع بلدان الاتحاد الأوروبي سجلت خلال سنة2006 نسبة54.66% من مجموع الواردات الجزائرية آتية من بلدان الاتحاد الأوربي، لتبقى في تذبذب مستمر حتى سنة 2016 لتسجل نسبة 47.46من اجمالي الواردات.

من المتوقع أن تشهد التجارة الخارجية الجزائرية ارتفاعها خلال السنوات القادمة، وذلك من خلال الزيادة المرتقبة في الواردات، خاصة الواردات من سلع التجهيز، نضرا لما تقوم به الجزائر من تحديث وعصرنة لمؤسستها. بينما يتوقع ثبات قيمة الصادرات خارج المحروقات تجاه البلدان الأوروبية، على الأقل خلال المرحلة الانتقالية، التي من المفروض أن تستغلها المؤسسات الجزائرية للتأهيل.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على القطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي أكثر القطعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية تبادل الحر للمنتجات الصناعية، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركودا بل تراجعا في مستوى الانتاج والتصدير ويعود سببه إلى: [1]

- سوء استعمال إمكانيات الانتاج المتوفرة، وتقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض القطاعات.
- ضعف الطلب الوطني، الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ومنافسة السلع الأجنبية.
- المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطية لهذا القطاع، والأهمية المعتبرة لحصة الاجور من القيمة المضافة.
- تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، وسلبيات انظمة التكوين والتعليم.
- _العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية، وضعف مستوى الاجور الذي لا يحفز خلق المردودية.

وعليه فإن آثار اتفاق الشراكة على النسيج الصناعي بالنسبة للاقتصاد، تختلف حسب القطاعات، وذلك حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء كما يمكن تصنيفها إل آثار سلبية وأخرى ايجابية.

[1] *D JOSSELIN, B. nicot, un modèle gravitatre géoéconomique des échanges commercieux entre les pays de l'ue, les PECO et les PTM, revue européenne de géographie, 2003, p 237.*

1_ الآثار السلبية:

إن النظام الانتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسيات في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية. كما ان حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الوطنية، يمثل تحديا أمام الصناعة الجزائرية. ولاكن الوضعية تختلف من قطاع إلى آخر، على حسب معدل الحماية الجمركية ومعدل الدخول للسوق المحلية. ومن أهم الآثار السلبية نذكر:

- تحطيم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة والضعيفة.[1]
- المشاكل الكبيرة التي ستواجه الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة.
- إن تحرير المبادلات الصناعية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة الناتجة عن العامل أو التسريح النهائي لهم.
- إن إلغاء الحواجز الجمركية وغير جمركية، سيرفع من المنافسة الأوروبية ويؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية، التي هي أساسا غير مؤهلة ولا تتواجب مع المعاير الدولية.
- الصعوبات التي يمكن أن تظهر مع انخفاض الحماية الجمركية، في قطاعات السلع الوسطية وسلع الاستهلاك.

إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها. وهذا ما سيضعف المنتوج الصناعي الجزائري، إضافة إلى وجود محيط تنافسي على صادرات الجزائر من السلع الصنعة نحوى الاتحاد الأوروبي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي في انخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفضيلات.

[1] التوني ناجي، آثار اتفاقيات المشاركة الأوربية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية، ورقة بحثية منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة، سلسلة المال والصناعة، العدد العشرون، 2002

2_ الآثار الإيجابية

إن إقامة منطقة للتبادل الحر[1]، يمكن أن يفيد كثيرا قطاع الصناعة ويحفزه، من خلال الانعكاسات الإيجابية لمضمون اتفاق الشراكة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

- إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الجزائرية استغلال الفرص واكتساب الخبرات.

- الانخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر، وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية: [3]

- لأثر الايجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية، وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطة والنصف مصنعة، والتي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.

- جو المنافسة الذي يخلقه الاتفاق، الامر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تعمل على تحسين نوعية المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال اتخاذ التدابير الفنية والتقنية اللازمة لمواجهة المنتوج الأوروبي.

- استفادة المؤسسات الجزائرية من السوق الدول الأوروبية المفتوحة، التي تتميز بحجم يصل 450 مليون نسمة، بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوروبي.

- الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية، التي يتيحها الاتحاد الأوروبي لشركائه، مما يلزم الوزارات المعنية، وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات لتجسيد هذه الاستفادة على أرض الواقع.

- العمل على إعادة تخصيص عوامل إنتاج القطاعات التي تحررها، نحو النشاطات التي تتوفر على المزايا النسبية.

---

[1] *A Merad- boudia, le partenariat euro-méditerranéen: un espace de demande effective a promouvoir, monde en développment 2002 tome 29.*

[2] قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة الفرص والتحديات، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو متوسطية، جامعة سطيف، 2004.

[3] دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مرجع سابق، ص 59.

- مبدأ حماية المنتوج الوطني: إذ أن اتفاق الشراكة يعطي الجزائر إمكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية التي تواجه صعوبات كبيرة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية في شكل استرجاع أو زيادة الحقوق الجمركية لفترة محدودة.

المطلب الثالث: الأثار المترتبة على القطاع الزراعي

لقد عانى القطاع الزراعي، الذي تقدر نسبة مساهمة في اجمالي الناتج الداخلي الخام ب9%، ويشغل حوالي 21%من اليد العاملة، التهميش والإهمال، وهذا في مختلف مخططات التنمية، بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي تعاني منها في:

- ضعف المردود
- النقائص المسجلة في مجال الممكنة، واستعمال المخصبات.
- نقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاع.
- نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات.
- النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتثمينها.

الشيء الذي أد بطبيعة الحال إلى عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي، والتبعية الغذائية شبه الكلية إلى الخارج.

1_الآثار السلبية

إن تطبيق اتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع، فأوربا تضمن48%من حاجياتها من المواد الزراعية، وتستقبل 78%من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين1.3 و1.5مليار دولار، هذا العجز يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة، وضعف الإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوروبية كاشتراط المطابقة مع المعير الخاصة بجمالية البيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى.

ودون أن ننس تمسك الاتحاد الأوروبي بالسياسة الزراعية المشتركة، والتي من خلالها يقدم هذا الأخير دعما كبيرا لقطاعه الزراعي، يصل إلى40%من ميزانية الاتحاد.

وما يسببه هذا من عجز للمنتجات الزراعية الجزائرية، على منافسة نظريتها الأوروبية.

2_الآثار الإيجابية.

ذكر الآثار السلبية لتطبيق اتفاق الشراكة مع التحاد الأوروبي[1] على القطاع الزراعي، لا يعني خلوه من آثار إيجابية على هذا القطاع ومنها:

- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل: التمور، الطماطم، الحمضيات، ولحوم الأغنام، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية لكن بشرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير إضافة إلى توفير عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات.
- إن اشتداد المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر، لكي تعمل على تطوير القطاع والاهتمام به.

المطلب الرابع: الآثار على إيرادات الدولة

من الجانب النظري نجد أن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمرسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها كما سبق الإشارة إلى ذلك يختلف من الدولة لأخرى، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، فعلى سبيل المثال الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23.4**%** من مجموع الإيرادات (اي بنسبة 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل65%،حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15.2%من مجموع الإيرادات (أي نسبة 1.8%من الناتج المحلي الإجمالي).

[1] قويدري محمد، اثر المشروعات المشتركة في تحسين الأداء الاقتصادي، محاضرة ألقيت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، 2003.

وبالتالي فإن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقيات الشراكة سيؤدي إل خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار1.4 مليار دولار سنويا أي بنسبة2.2% من الناتج الإجمالي، واحتمال انخفاض مقابل في النفقات العمومة وهذا بسبب انخفاض حصة الإيرادات الناتجة عن المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح التجاري وكذا الحصة المعتبرة من مبادلات السلع الصناعية مع التحاد الأوروبي (التي تتجاوز نسبة 60%).

رغم الأثار الايجابية التي تتركها الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تترك كذلك نتائج خسائر فادحة في الميزانية العامة، حيث يؤدي التفكيك الجمركي إلى تخفيض وتقليص الايرادات العامة نتيجة التفكيك الجمركي والغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات الأوروبية، وقد قامت وزارة المالية بتحديد توقعات لهذه الخسائر وفق السيناريوهات التالية[1]:

أ. **السيناريو الأول:** خسائر الميزانية سنة 2006 (تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع): يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دج من الايرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

ب.**السيناريو الثاني:** خسائر الميزانية سنة 2006 (تاريخ بداية التفكيك الجمركي لقائمتي السلع الثانية والثالثة): يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

ج.**السيناريو الثالث:** خسائر الميزانية سنة 2013 (تاريخ التفكيك النهائي والكلي على القائمة الثانية من السلع): حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 118 مليار دج من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

د. **السيناريو الرابع:** خسائر الميزانية سنة 2018 (تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع): حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

---

[1] بن سمية عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد9، 2011، على االموقع:

اطلع عليه يوم: 2018/3/10 *https: //revues.univ-ouargla.dz*

فهذا الحجم من التأثير في الخسائر في الإيرادات العامة للدولة يعطي دلالة قوية حول الاختلالات التي سيخلفها هذا الاتفاق نتيجة التفكيك الجمركي على المالية العامة للجزائر، وخاصة في حالة لم تتمكن من تعويض تلك الخسائر من الموارد من خلال تخفيض في النفقات العامة والاهتمام بالهياكل القاعدية لمواجهة المنافسة الأوربية المتزايدة.

خلاصة

تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى واقع التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006_2016، فمن خلال تحليل المبادلات التجارية مع الخارج تبين أن الميزان التجاري حقق فائضا إلى غاية 2014 ليسجل بعد ذلك عجز من 2015الى 2016 كما أن المحروقات تمثل أكبر نسبة من إجمالي الصادرات طوال فترة الدراسة وبهذا تبقى قطاع المحروقات يهيمن على الصادرات بنسبة تفوق 95%في حين أن الصادرات تمثل نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز نسبة 5 %. أما فيما يخص تحليل تطور الميزان التجاري الصادرات والواردات مع الاتحاد الأوروبي تبين أن الصادرات وواردات بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في تطور مستمر حيث أن 50% من الصادرات موجهة لدول الاتحاد كما أن الواردات لم تقل عن نفس النسبة مع دول الاتحاد وهذا طبعا راجع لا بعاد جغرافية وتاريخية. كما توصلنا في هذه الدراسة أن هناك آثار إيجابية وآثار سلبية لتطور التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني والناتج عن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وإن نجاح هذا الاتفاق يتوقف إلى حد كبير على سيادة الدعم التقني والمالي المخصص من طرف الاتحاد الأوروبي وهذا من أجل تأهيل مؤسساتنا واقتصادنا وتوسيع تطبيق الحوكمة في ظل الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

خاتمة

خاتمة

تتمتع الجزائر بالموارد الطبيعية والبشرية والمادية التي تشكل عنصرا هاما في اثراء الاقتصاد الجزائري ودعم التجارة الخارجية وهذا ما جعل دول الاتحاد الأوروبي تعطي اهتمام للتكامل الاقتصادي مع الجزائر وابرام اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، هذا الاخير أثار جدلا واسعا حول النتائج المنتظر تحقيقها منه، ولهذا جاءت هذه الدراسة لإبراز تطور التجارة الخارجية الجزائرية الاوروبية وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2006_2016 وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج من خلالها نقدم التوصيات والاقتراحات وآفاق الدراسة:

أولا: النتائج

1.تلعب التجارة الخارجيةٌ دورا كبيرا في النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الواردات في توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار، وكذا دور الصادرات في توسع الاسواق وتنوعها وتوفر العملة الأجنبية كما توجد أسباب جغرافية وتاريخية تدفع بتطور التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

2.شهد الميزان التجاري تذبذبا في الاتجاه الموجب خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى تقلبات أسعار البترول من جهة الصادرات وارتفاع الواردات من السلع الصناعية والغذائية نتيجة البرامج الاستثمارية خلال الفترة 2006_2016 ثم سجل عجز خلال 2015_2016 وهذا راجع لتقليص تلك الواردات بسبب منع الشبه الكلي من طرف الحكومة.

3.رغم كل الاصلاحات والاجراءات التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنها مازالت ضعيفة مقارنة بالصادرات قطاع المحروقات.

4.ضعف الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات مقارنة بالواردات التي تضاعفت منذ سنة 2006، وهذا يعكس ضعف الشراكة الجزائرية الأوروبية، وهذا ما

يثبت صحة الفرضية الثانية أي هناك التباين والفارق الواضح في الاستفادة من التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الاوربي.

5.ان تطور التجارة الخارجية ناتج عن اتفاق الشراكة بين الجزائر وإن كان كرس تبعية التجارة ولم يكن له الأثر الكبير الذي نتوقعه بسبب ارتفاع الصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار.

6.تزايد الضغوط على الميزان التجاري نتيجة زيادة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي بسبب تفكيك الرسوم الجمركية، بينما لا يرافق ذلك حدوث زيادة في الصادرات كون الرسوم الجمركية في دول الاتحاد متدنية، وليس لها أثر على الواردات نتيجة المنافسة الكبيرة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى العضوة في المنظمة العالمية للتجارة، وهذا من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الوطني، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

7.ان تحسن الميزان التجاري في الجزائر مرتبط اساسا بتحسن اسعار البترول الامر الذي

8.يؤكد ذلك هو تسجيل الميزان التجاري الجزائري عجز سنة 2015و2016 وذلك بسبب تراجع اسعار البترول؛ ويعكس هذا الارتباط هشاشة الميزان التجاري الجزائري.

9.تأثر الصادرات في النمو الاقتصادي من خلال زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة وتوسع الاسواق وتنوعها، بينما تدعم الواردات النمو من خلال توفر مستلزمات الانتاج وزيادة التكنولوجيا المستعملة في الانتاج الوطني وذلك من خلال تتبنى الجزائر سياسات داخلية وخارجية وآفاق مستقبلية لتطوير تجارتها الخارجية مع دول الاتحاد الاوربي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

10. إن نجاح اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة لابد من مواصلة سياسة الإصلاح الاقتصادي لتحقيق التكامل بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي والاستفادة من الفترات الانتقالية التي يمنحها الاتفاق للتأقلم مع الظروف الجديدة.

ثانيا: التوصيات

1- ضرورة قيام الحكومة الجزائرية بإجراء إصلاح اقتصادي شامل يعطي المصداقية للسياسات الحكومية وذلك من خلال إجراء إصلاحات توفر الشروط اللازمة لزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من أجل الرفع من قيمة الصادرات.

2- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية الخاصة، وإلغاء كافة القيود والعراقيل التي تواجهها، وذلك من أجل الرفع في الإنتاج الوطني، مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على الميزان التجاري.

3- إعادة هيكلة وتنظيم القطاع الاقتصادي والتجاري للجزائر بما ينسجم مع الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية.

4- مرافقة المؤسسات الجزائرية وتأهيلها من أجل القدرة على المنافسة سواء في السوق الداخلية أو في الأسواق الأوروبية والعالمية عل حد سواء، والاهتمام بالقطاعات والأنشطة التي تمتلك الجزائر فيها ميزة تنافسية على غرار القطاع السياحي.

5- تثمين اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والاستفادة من الاستثمارات الأوروبية والشراكة بين المؤسسات الأوروبية والجزائرية لرفع مستوى أدائها.

ثالثا: الاقتراحات

من خلال دراستنا لموضوع "تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوربي وآثارها الاقتصادية في الفترة 2006-2016" ونظرا لتشعب الموضوع وكبداية لدراسات لاحقة نقترح المواضيع التالية لتكون آفاق لبحوث مستقبلية:

1-مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في زيادة الاستثمار الأجنبي

2-أثار التجارة الخارجية على القطاع الفلاحي

3-أثر الشراكة الأورو جزائرية على المبادلات التجارية العربية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. احمد كواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة حسر للتنمية، العدد واحد وثمانون، مارس 2005.

2. ايمان عطبة واخرون، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007.

3. حسام داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.

4. رشاد العصار وعليان الشريف، التجارة الخارجية، ط1، دار المنير للنشر، عمان 2006.

5. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية العاصرة، الطبعة الاولى، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000.

6. زينب حسن عرض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005 .

7. سامي عفيفي حاتم، اتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الأول الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.

8. سيد أحمد السيرتي، التجارة الخارجية، دار الجامعة للنشر، مصر، 2009.

9. شيقيري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار اليسر للشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

10. عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

11. عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النشر العربية، القاهرة، 2000.

12. عبد الفتاح، ابو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، الطبعة الاولى، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

13. عبد المنعم محمد مبارك ويونس محمد اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية، دار الجامعة، الإسكندرية، 1996.

14. عبد الهادي محمد القادر سويفي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة اسيوط، 2008.

15. علي حافظ المنصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، 1997.

16. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.

17. فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الاردن، 2004.

18. محمد دوافر، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1999.

19. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الاولي، بيروت 2010 .

20. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

21. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

المذكرات ورسائل التخرج

22. بوزكري جمال، عنوان المذكرة "الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران.

23. جبار يعقوب، عنوان المذكرة "أثر تركز الصادرات على معدل النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال فترة (1997_2014)" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

24. رضوان ايمان، عنوان لمذكرة "انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية عل هيكل التجارة الخارجية في الجزائر(2003_2013)" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة.

25. فاطمة الزهراء بن زيدان دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافية الاقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2011-2012.

26. يوسف بالمختار، استراتيجية بين المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج نيل شهادة الدولة في الادارة والتسيير، 2007.

الجرائد والمجلات

27. برومكس، الجزائر اليوم، ماي 2001.

28. بن سمية عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد9، 2011.

29. تقرير صادر عن وكالة ترقية الاستثمار.

30. تقرير لوزارة الصناعة جانفي 2003.

31. التوني ناجي، آثار اتفاقيات المشاركة الأوربية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية، ورقة بحثية منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة، سلسلة المال والصناعة، العدد العشرون، 2002.

32. جريدة الخبر، العدد 3726، الصادرة بتاريخ 13 مارس 2003.

33. الجريدة الرسمية المتعلقة بقانون الاستثمار.

34. الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة بتاريخ 6 ربيع الأول 1398 هـ.

35. الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1974، الأمر 74 – 72 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974.

36. الجريدة الرسمية رقم 29، المادة 5 من القانون 88-29 الصادر بتاريخ 19-07-1988.

37. الجريدة الرسمية رقم 36. المادة الأولى من المرسوم 88-167 الصادر بتاريخ 06-09-1988.

38. عبد الله بن بعية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز الدراسات للنشر الوحدة العربية، تقرير خاص بالوزارة المالية، سنة 2001.

39. غلاب نعيمة وزينات دراجي: انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية. الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، أفريل 2002.

40. قانون المالية لسنة 1986.

41. قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة الفرص والتحديات، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو متوسطية، جامعة سطيف، 2004.

42. قويدري محمد، اثر المشروعات المشتركة في تحسين الأداء الاقتصادي، محاضرة ألقيت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، 2003.

43. المادة 13 من القانون 88-29 الصادر بتاريخ 19-07-1988.

44. المادة 19 من القانون 88-29 الصادر بتاريخ 19-07-1988.

45. المادة الثانية من المرسوم 88-167 الصادر بتاريخ 06-09-1988.

46. المرسوم 84 – 390 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 1984.

47. الهادي خالدي المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، بوزريعة، 1996.

المراجع باللغة الأجنبية

48. A Merad- boudia, le partenariat euro-méditerranéen: un espace de demande effective a promouvoir, monde en développment 2002 tome 29.

49. Catrice-guessoumhenia, doctorante en science économique, analyse des flux commerciaux et financiers entre l'ue et le maghreb, université mohammed v-rabat, maroc

50. D JOSSELIN, B. nicot, un modèle gravitatre géoéconomique des échanges commercieux entre les pays de l'ue, les PECO et les PTM, revue européenne de géographie, 2003.

51. DTS, DROITDE TIRAGE SPECIAL.

52. Fergani Meriem , le programme d'ajustement structurel en Algérie, revue l'Economie, N° 34, juin 1996.

53. Hocine Benissad , économies de développement de l'Algérie, 2 éd,OPU, 1982.

54. Houcine Benissad , Algérie restructuration et reformes économiques ,OPU, 1994.

مواقع الأنترنت

55. https://revues.univ-ouargla.dz

56. www.douane.gov.dz

57. www.commerce.gov.dz/ar/statistique-du-commerce-exterierur-en-jannvier-2017

58. www.bank-of-algeria.dz les PDF/rapport arabe.pdf

الملاحق

ملخص:

تناولت الدراسة التي قمنا بها تطور التجارة الجزائرية الخارجية مع الاتحاد الأوربي وآثارها الاقتصادية خلال الفترة الممتدة 2006-2016، حيث تطرقنا إلى اهم النظريات التي تقوم عليها التجارة الخارجية والالمام بالمراحل التي مرت عليها التجارة الخارجية للجزائر، وصولا إلى اتفاق الشراكة الاورو جزائرية الذي يعتبر نوع من انواع التكامل الاقتصادي بين الطرفين، كما قمنا بإسقاط المفاهيم النظرية في الجانب التطبيقي محاولين دراسة آثار التجارة الخارجية الجزائرية الأوربية على الاقتصاد الوطني.

ومن خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها تم التوصل الى اهم النتائج التي تبين ان تطور التجارة الخارجية ناتج عن اتفاق الشراكة بين الجزائر وإن كان كرس تبعية التجارة ولم يكن له الأثر الكبير الذي نتوقعه بسبب ارتفاع الصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار، رغم كل الاصلاحات والاجراءات التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنها مازالت ضعيفة مقارنة بالصادرات من قطاع المحروقات.

الكلمات مفتاحية: تطور التجارة الخارجية، الاثار الاقتصادية، الشراكة الاوروجزائرية.

abstract

We tackled studies which dealt with the development of the foreign algerian trade with the european union and it’s economical effect during the period 2006-2016, we occurred the main theories of the foreign trade and the periods of which the foreign algerian trade lived. We reached the partnership between euro-algerian which remains as an economical competition between the trade parts.

We put the theoritical comprehension into practice trying to study the effects of the foreign european algerian trade on the national economy.

The analytical studies allowed us the the results which show the development of the foreign trade is a consequence of accord to the partner ship between Algeria. It focused the dependency trade without any effects because of the increase of Algerian exportations in the field of hydrocarbons, besides to the augmentation of the importations in voice due to the prices increase. Inspite of the reforms and the procedures which Algeria dealt with to develop the exportations out of the hydrocarbons sector, it still remains as pool according to the exportations in the field of hydrocarbons.

Keywords : the development of the foreign trade, The economical effects, The Euro Algerian partnership